

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة الماستر

في :شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي ومالي

من طرف :يوبي مروة و لخضاري زينب

بعنوان

اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية
خلال الفترة 1990-2023

تحت اشراف :

لجنة أعضاء المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	محاضر ب	أ.د. حابي عبد اللطيف
مشرفا	جامعة تلمسان	محاضر ب	د. عبد الباسط
ممتحنا	جامعة تلمسان	محاضر ب	أ.د بن خالدي فضيل

السنة الجامعية
2025/2024



الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الى من بلغ الرسالة و ادى الامانة " سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم"

انتهت الرحلة و لم تكن الرحلة قصيرة و

سهلة و لم يكن الحلم قريبا و مهما طالست فستمضي بحلوها و مرها،

لقوله تعالى : "و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا".

سورة الاسراء (24)

الى من غرسا فينا القيم و علمانا الصبر و الاجتهاد الى من كان دعاؤهما و حبهما نورا
لطريقنا

اهدي هذا العمل المتواضع الى والدي الاعزاء عرفانا بالجميل ووفاء لما قدماه في سبيل
تعليمي

اتقدم بجزيل الشكر الى اخوتي و ابنائهم و كل العائلة مصدر قوتي و سعادتي و الى
صديقتي اختي لكحل كريمة والحمد لله على حسن التمام و الختام.

لخضاري زينب

يوبي مروة



الاهداء

قال الله تعالى

يرفع الله الذين امنوا منكم و الذين اوتوا العلم درجات

سورة المجادلة الاية 11

الحمد لله الذي بفضلله و رعايته تحقق هذا العمل ولولا توفيقه ورحمته لما
استطعت اتمام هذا البحث و انجازه

ووصينا الانسان بوالديه,,,,,,

سورة الاسراء الاية 14

الى والدي العزيزين واخوتي و الى جميع افراد العائلة اقدم لكم جزيل الشكر و
العرفان و ادعوا الله ان يسدد خطاكم وان يحقق لكم ما تصبون اليه من خير
و رفعة .

يوبي مروة

الشكر و التقدير

الحمد لله اقصى مبلغ الحمد...و الشكر لله من قبل و من بعد

نتقدم بجزيل الشكر للاستاذ الفاضل بن معمر عبد الباسط المشرف على هذه المذكرة الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة فله منا كل التقدير و العرفان نسال

الله العلي القدير ان يجازيه عنا خير الجزاء.

كما نتوجه بخالص الشكر و الامتنان لاعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث العلمي نسال الله ان يثيبهم احسن الثواب.

نشكر كل من ساندنا في هذا البحث من قريب او بعيد بكلمة طيبة او بدعاء او تشجيع.

يوبي مروة

لخضاري زينب

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر التحرير المالي بمعظم جوانبه المختلفة على النمو الاقتصادي في الجزائر, خلال الفترة الممتدة (1990-2023) و ذلك بالاعتماد على تقنية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL), و ذلك باستخدام المتغيرات التالية: النمو الاقتصادي كمتغير تابع و الكتلة النقدية, الانفتاح التجاري و الائتمان المقدم للقطاع الخاص و الاستثمار الاجنبي معدل الفائدة كمتغيرات مستقلة, و للوصول الى الهدف المحقق تم استخدام عدة اختبارات و نماذج احصائية, توصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر , مع تباين في تاثير المتغيرات المدروسة بين المدى القصير و المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: التحرير المالي , النمو الاقتصادي . نموذج ardl , الجزائر

Abstract:

This study aimed to measure the impact of financial liberalization on economic growth in Algeria, considering its various aspects during the period 1990-2023. To achieve this objective, the study relied on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model technique. The following variables were used: economic growth as the dependent variable, and money supply, trade openness, credit to the private sector, foreign investment, and interest rate as independent variables. Several statistical tests and models were applied. The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between financial liberalization and economic growth in Algeria, with differences in the impact of the studied variables in the short and long term.

Keywords: Financial liberalization, Economic growth, ARDL model, Algeria

.

قائمة المحتويات

02	المقدمة العامة
06	الفصل الاول: الاطار المفاهيمي لسياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي
07	المبحث الاول: الاطار النظري لسياسة التحرير المالي
07	المطلب الاول: سياسة الكبح المالي
10	المطلب الثاني : مفهوم التحرير المالي
12	ابعاد التحرير المالي
15	المطلب الثالث: تحليل ماكينون و شاو لسياسة التحرير المالي
17	المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي
17	المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي (تعريف,انواع,خصائص)
19	المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي و محدداته
22	المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي و نماذجه
27	المبحث الثالث: العلاقة بين سياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي
27	المطلب الاول: الاساس النظري للعلاقة
27	المطلب الثاني: قنوات انتقال التحرير المالي نحو النمو الاقتصادي
	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
33	المبحث الاول: الدراسات السابقة المحلية
38	المبحث الثاني: الدراسات السابقة الاجنبية
	الفصل الثالث: الاطار التطبيقي لاثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي
45	المبحث الاول: واقع التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر فترة (1990-2023)
45	المطلب الاول: واقع التحرير المالي في الجزائر
52	المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

55	المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر
55	المطلب الاول: بناء النموذج القياسي
56	المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المزمدة الموزعة المتباطئة
60	المطلب الثالث: اختبارات شخصية
63	المطلب الرابع: المقارنة بين الدراسات الحالية و السابقة
66	الخاتمة العامة

قائمة الجداول

الرقم	عناوين الجداول	صفحة
01	تحليل ماكينون وشاو	16
02	تطور معدلات الفائدة الحقيقية	45
03	تطور معدلات التضخم	46
04	الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي	48
05	الانفتاح التجاري	49
06	المعروض النقدي الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي	51
07	تطور معدلات النمو الاقتصادي	53
08	نتائج اختبار الاستقرار	56
09	اختبار التكامل المشترك	57
10	تقدير العلاقة في المدى في المدى الطويل	57
11	نموذج تصحيح الخطأ ECM	59
12	اوجه الاختلاف و التشابه بين الدراسات الحالية و السابقة	63

قائمة الأشكال

الرقم	عناوين الاشكال	صفحة
	انتقال التحرير المالي نحو النمو الاقتصادي	29
	اختبار Jarque bera للتوزيع الطبيعي	60
	اختبار Cusum and Cusum of square	61

مقدمة عامة

المقدمة العامة:

تسعى معظم دول العالم الى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي فهو مؤشر يعبر على جودة المنتجات و الخدمات المقدمة في اقتصاد دولة ما و مقياس لمستوى رفاهية الافراد فيها و لتحقيق ذلك لابد من توافر مجموعة من المقومات اهمها قطاع مالي متطور, الا انه اغلب اقتصاديات الدول في الفترات السابقة كانت تعتمد على سياسة الكبح المالي من خلال تسقيف معدلات الفائدة و تقييد راس المال الاجنبي اضافة الى تخصيص الاعتمادات ما ادى الى تشويه الانظمة المالية و جعلها مصدرا للاختلالات و ازمت الاقتصادية حيث اثبتت فشلها كسياسة اقتصادية للدول ما ادى الى ضرورة ادخال اصلاحات اقتصادية .

معظم الدراسات الاقتصادية تشير الى وجود علاقة ايجابية بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في دول العالم حيث عام 1973 تعمق الباحثان MCKINON AND SHAW في هذه الدراسة وعليه تزايد الاهتمام بفكرة التحرير المالي للنظام الاقتصادي حيث يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق مستويات اعلى من النمو الاقتصادي ويتم ذلك من خلال العديد من متغيرات الاقتصادية من بينها معدلات الفائدة التي تلعب دورا مهما في تعبئة المدخرات المحلية و تشجيع الاستثمارات مما يؤدي الى رفع النمو الاقتصادي.

ومن بين الدول التي تبنت سياسة التحرير المالي هي الجزائر حيث كانت الصفة الغالبة على اقتصادها كبح و تقييد النشاط الاقتصادي الا انه من خلال الاصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر في اطار برامج الاصلاح الاقتصادي وذلك بدعم صندوق النقد الدولي بدات تدريجيا بتحرير اسعار الفائدة , تخفيض معدلات الاحتياطي الاجباري, التخلي عن توجيه , تسقيف الائتمان , تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي و فتح المجال امام القطاع الخاص كل هذه الاجراءات تنطوي ضمن التحرير المالي الداخلي اضافة الى تطوير اسواق المال و تحرير حساب راس المال فيما يتعلق بالتحرير المالي الخارجي.

❖ الاشكالية:

في ظل تبني الجزائر لبرامج اصلاح اقتصادي منذ بداية التسعينات, خاصة في القطاع المالي, برز التساؤل حول مدى مساهمة هذه الاصلاحات في دعم النمو الاقتصادي. فرغم الجهود المبذولة لتحرير القطاع المالي, فان الاداء الاقتصادي ظل متذبذبا. و عليه يمكن صياغة الاشكالية على النحو التالي:

"ما مدى تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023؟"

❖ الاسئلة الفرعية:

- ماهي مراحل و اشكال التحرير المالي التي اعتمدتها الجزائر منذ 1990؟
- كيف تطورت مؤشرات النظام المالي الجزائري خلال فترة الدراسة؟
- هل ساهم التحرير المالي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ماهي العلاقة بين مؤشرات التحرير المالي (مثل تحرير اسعار الفائدة و الائتمان المصرفي) و النمو الاقتصادي؟

- ما العوامل التي حدثت او عززت من فاعلية التحرير المالي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر؟

❖ فرضيات الدراسة

- يوجد تاثير معنوي طويل الاجل بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023
- يساهم التحرير المالي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية و تحفيز الاستثمار.
- يعتمد اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر على درجة الانفتاح التجاري, حجم السيولة, و كفاءة الجهاز المصرفي.

❖ مبررات الدراسة

ان السبب الذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع راجع للعديد من الاعتبارات نذكرها كالتالي :

- امكانية البحث في الموضوع باستعمال ادوات التحليل الاقتصادي.
- الاهتمام المتزايد بالتحريك المالي بعد فشل سياسات الكبح المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

❖ صعوبات البحث

- صعوبة الحصول على بعض بيانات الاقتصاد الهامة حيث لا تزال الجزائر تفتقر الى قاعدة بيانات اقتصادية و مالية ذات مصداقية .
- نقص المراجع (الكتب) التي عالجت الموضوع نظريا.

❖ اهمية الدراسة

تكمن اهمية هذا البحث في الاختبارات القياسية لاثر التحريك المالي على النمو الاقتصادي نتيجة لوجود اختلاف حول تاثير سياسة التحريك المالي على النمو الاقتصادي.

❖ اهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى:

- التعرف على الكبح المالي و اشكاله
- التعرف على ادبيات التحريك المالي
- تسعى الى الوقوف على اهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي و العلاقة النظرية بين التحريك المالي و النمو

الاقتصادي

- التعرف على تاثير التحريك المالي على النمو الاقتصادي

❖ حدود الدراسة

تجسدت الحدود المكانية لهذه الدراسة في دولة الجزائر فترة 1990-2023 و ذلك لانها كانت بداية التحرير التدريجي لانظمتها المالية في اطار برامج الاصلاح الاقتصادي

❖ منهجية الدراسة

تنطوي هذه الدراسة على شقين احدهما نظري و الاخر تطبيقي الاول يبين الجوانب النظرية المتعلقة بالكبح المالي ,التحرير المالي و النمو الاقتصادي بالاضافة الى الدراسات السابقة و بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي اما الشق التطبيقي من الدراسة فيسلط الضوء على قياس اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)

❖ هيكل البحث

على ضوء ما سبق و لتحقيق الغرض المرجو من البحث تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول رئيسية الفصل الاول يتطرق لسياسة الكبح المالي بالاضافة الى كل من سياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي و العلاقة النظرية بينهما الفصل الثاني نتطرق من خلاله الى الدراسات السابقة لموضوع البحث الفصل الثالث يتضمن الدراسة القياسية و يناقش نتائج تقدير النموذج المتوصل اليه و نختتم الدراسة بالنتائج و بعض التوصيات.

الفصل الأول

الاطار النظري لسياسة التحرير المالي على
النمو الاقتصادي

تمهيد الفصل

بدأت عمليات التحرير المالي في الدول المتقدمة بحيث اكتملت بتوسع أنشطة البنوك و تحويلها لتشمل العديد من الدول النامية خاصة تلك التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة او الانتقالية من اقتصاد مخطط الى اقتصاد السوق, فقد جاءت اعمال "ماكينون و شاو" لتوضح الاثار الايجابية للتحرير المالي على النمو الاقتصادي في المقابل توضح الاثر السلبي للكبح المالي.

التحرير المالي مثال للاستجابة الطبيعية لمجمل التحديات التي واجهتها الدول و المؤسسات و النظم المالية على حد سواء وهو ايضا بمثابة نتيجة حتمية لفشل سياسة "الكبح المالي" المتبعة من طرف هذه الدول من جهة و مساهمة المؤسسات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي في التعجيل بعملية التحرير من جهة أخرى وذلك من خلال البرامج التي يقترحها على الدول .

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لسياسة التحرير المالي

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: العلاقة بين سياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي

المبحث الاول : الاطار النظري لسياسة التحرير المالي

المطلب الاول : سياسة الكبح المالي

ان سياسات الكبح المالي التي تتمثل في اخضاع القطاع المصرفي و المالي الى قيود متعددة في مجال الودائع و الاقراض و الغاء وجود المنافسة الحقيقية بين البنوك في الاسواق المحلية و المساهمة الكبيرة للقطاع العام في ملكية المصارف و سيطرته على ادارة عمليات المصارف و ضعف نظام المدفوعات و ضعف البنية الاساسية للقطاع المصرفي و من بين القيود المفروضة على النظام المالي التثبيت الاداري لمعدلات الفائدة الاسمية على القروض و الايداعات عند مستويات منخفضة, المبالغة في تحديد معدل الاحتياطي الالزامي.

المطلب الاول سياسة الكبح المالي

اولا مفهوم الكبح المالي

1. تعريف الكبح المالي

استخدم مصطلح الكبح المالي او القمع المالي او الضائقة المالية لأول مرة سنة 1973 حيث اشار MCKINNON سنة 1993 في كتابه المترجم الى العربية بعنوان النهج الامثل لتحرير الاقتصاد و احكام السيطرة المالية عند التحول الى اقتصاديات السوق و ذلك تعبيرا عن القيود و الضوابط المطبقة والمفروضة من طرف غالبية الحكومات¹.

عرفه SALA I MARTINE و roubini على انه مجموعة السياسات و القوانين و القيود المفروضة من طرف الحكومة و التي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل امكانياتها المتاحة التي توفرها التكنولوجيا التي تملكها². اما MC KINNON & SHAW عرفا الكبح المالي على انه انعكاس لتدخل الدولة الشديد في المجال الاقتصادي و المالي و يظهر هذا التدخل من خلال التشريعات و القوانين الخاصة بالنشاط البنكي و التي تهدف الى الحد من حرية الجهاز المصرفي³.

¹ بوشنتوف نوال ، اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017 رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور

الثالث في العلوم التجارية ص 2

² عبد اللطيف مصيطفي، محمد زرقون، اثر التحرير المالي على القطاع المالي غير رسمي دراسة حالة الدول النامية افاق علمية، العدد التاسع، جوان 2014

ص 210

³ زيان نورة، اثر سياسة في التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية و مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980 2015 اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية جامعة زيان عاشور الجلفة ص 4

ومن خلال ما سبق يمكن تعريفه على انه الاجراءات و التنظيمات التي تخص النظام المالي و المتخذة من قبل السلطات النقدية بهدف اشباع الحاجات المالية الحكومية و بسعر فائدة منخفض¹.

2. صور الكبح المالي

يمكن ان ياخذ الكبح المالي صورا عديدة منها الصريحة ومنها المستترة (غير مباشرة) الصور الصريحة للكبح المالي تتمثل في الضرائب على اليرادات الاجمالية للمصارف و ضريبة القيمة المضافة على رقم الاعمال المصرفية و الضرائب على القروض و ارباح المصارف اما الصور المستترة او غير المباشرة للكبح المالي هي تلك التي لا تخضع لقوانين الضرائب و لا تظهر في الميزانية العامة للدولة وتتمثل في :

- الرقابة على معدلات الفائدة
- برامج الائتمان الموجه²

3. اشكال الكبح المالي في الانظمة المالية

القطاع المالي الداخلي: نجدها في

- ✓ وجود رقابة و تدخل في تحديد اسعار الفائدة المدينة و الدائنة .
- ✓ الرسوم الضريبية المرتفعة.
- ✓ توجيه القروض.
- ✓ ارتفاع الاحتياطي الاجباري .

اما في السوق المالي فتتجلي مظاهر الكبح المالي في:

- ✓ المستثمرون الاجانب ليس مسموح لهم بتملك اسهم محلية .
- ✓ لا يمكن للمواطنين تملك اسهم اجنبية .

تتمثل اشكال الكبح المالي في تدفقات حساب راس المال في :

- ✓ وجود سعر صرف خاص على التحويلات المالية للعمالات .
- ✓ وجود قيود فيما يخص راس المال³ .

¹ صديقي مريم ،زناقي سيد احمد ،الاختبارات القياسية لاثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي REVUE DECONOMIE ET DE

MANAGEMENT VOI.21/N°02 2022 P 88

²عبد اللطيف مصيطفي ،محمد زرقون ،اثر التحرير المالي على القطاع المالي غير رسمي دراسة حالة الدول النامية مرجع سابق 211

³زيان نورة ،اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية و مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980 2015

مرجع سابق ص 10

ثانيا : اسباب اللجوء الى سياسة الكبح المالي :

من بين الاسباب التي دعت الحكومات للجوء الى سياسة الكبح المالي تاثرها بالاراء الكينيزية خاصة بعد فشل المدرسة الكلاسيكية الليبرالية في اعادة التوازنات الاقتصادية الالية في السوق بعد ازمة الكساد الكبير 1929 التي غيرت الكثير من المفاهيم الاقتصادية خاصة المتعلقة بتفضيل السيولة, حيث أكد كينز ان التنافس بين البنوك في تخفيض الافراد لايداع مدخراتهم على مستواها و التخلي عن السيولة جعل ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية فوق مستواها الحقيقي التوازي و الذي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل مما جعله يقترح وضع سقف لمعدلات الفائدة .

اعتبار الدول لقطاعاتها المالية كقطاعات استراتيجية و اخضاعها لمختلف اشكال الرقابة التي توفر التمويل اللازم ومنخفض التكلفة في نفس الوقت لسد عجز الميزانية العامة للدولة كما سهلت هذه السياسة على السلطات النقدية بشكل خاص و الحكومة بشكل عام السيطرة اكثر على فعالية السياسة النقدية للدولة.

هنا نستنتج انه نتيجة لما برز عن تطبيق سياسة الكبح المالي من اثار ونتائج سلبية على الاقتصاد نظرا للتدخل الشديد والمستمر لحكوماتها و ما انجر عنه من نتائج سلبية على النمو الاقتصادي و التطور المالي لذا شرعت العديد من الدول و بتوجيه من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتخلي عن هذه السياسة و اتخاذ عدة اجراءات هادفة الى الاصلاح في القطاع المصرفي و المالي وذلك عن طريق التوجه الى سياسة التحرير المالي.¹

ثالثا : دوافع التخلي عن الكبح المالي

- ادى ارتفاع الضرائب المستمرة عللودائع و العمليات المصرفية مثل معدل الاحتياطي القانوني و نسبة السيولة المبالغ فيها الى تدني كفاءة الوساطة المالية.
- اصبحت الاصول المالية اقل جاذبية من البدائل الاخرى من الاصول الاجنبية و ادى ذلك الى تقليص رقعة النظام المالي الرسمي (مقاسا بنسبة الاصول المالية المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي) نظير ارتفاع و تزايد حجم القطاع المالي غير رسمي رغم ما يتميز به هذا الاخير من ارتفاع درجة مخاطرة.
- ادى الكبح المالي الى هروب رؤوس الاموال من الاقتصاديات النامية الى اسواق المال الاجنبية التي توفر عائدا حقيقيا موجبا و بمخاطر اقل نسبيا مما هو قائم في القطاعات المالية الوطنية .

¹ بوشنتوف نوال، اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 2017 مرجع سابق ص ص 11 12

- اسهم التدخل في توظيف الائتمان و توجيهه اداريا و استخدام اساليب غير سريعة في اتخاذ القرارات الائتمانية الى تفاقم مشكلة القروض غير المنتظمة او الراكدة و انخفاض ربحية البنوك¹.

المطلب الثاني : سياسة التحرير المالي

اولا : ماهية التحرير المالي

1. تعريف التحرير المالي

اعتبر كل من MC KINNON & SHAW سنة 1973 ان تحرير القطاع المالي يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق مستويات اعلى من النمو الاقتصادي في البلدان النامية و قد دعم هذا الاتجاه كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي .

التحرير المالي بالمعنى الواسع هو مجموعة الاجراءات و الاساليب التي تتخذها الدولة لالغاء او تخفيض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته و اصلاحه كليا و يعرف بالمعنى الضيق على انه عملية تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها و التي تعيق عملية تداول الاوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي².

عرفه UCER MURAT سنة 2000 على انه عملية مكونة من مجموعة من الاجراءات التي تطبق بهدف الغاء القيود على القطاعين المالي و المصرفي كتحرير اسعار الفائدة و القيود على حركة رؤوس الاموال من اجل اصلاح القطاع المالي للدولة .

عرفه كل من amabel chatelain and bandt سنة 1973 على انها تلك السياسة التي تقود الى رفع الادخار و استخدام الموارد المالية الامثل المتاحة للاستثمار و التي تسمح بتحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة³.

و بشكل عام فمصطلح التحرير المالي يدل على الغاء كافة اشكال القيود و الضوابط المفروضة من طرف الدولة على تدفقات رؤوس الاموال قصيرة و طويلة الاجل عبر الحدود و اعطاء السوق مطلق الفاعلية في عملية ضمان

¹عبد الصمد بن عبد الرحمن، التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية مرجع سابق ص46

²محمد خربوش، احمد زغودي، فتحي بن لدغم، اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية المجلد 3 العدد (2017) 1 ديسمبر 2017 ص 2

³زيان نورة، اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية و مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980 2015 مرجع سابق ص 20

الموارد المالية و توزيعها و تخصيصها بما ينعكس ايجابا على كفاءة القطاع المالي التي تنعكس بدورها على اداء الاسواق المالية المحلية¹.

2. انماط التحرير المالي: ثمة نمطين للتحرير المالي

النهج المباشر للتحرير المالي : اي التطبيق الانى لكافة خطوات التحرير المالي مع تجاهل اعتبارات التسلسل تؤدي الى حدوث مشاكل مالية و اقتصادية في تلك الدول وهذا ما تبين في تجارب الأرجنتين و اوروجواي للتحرير الشامل حيث قامت كلتا الدولتين بتحرير القطاع المالي و الاقتصادي في ان واحد بحيث جميع الخطوات قد تمت في ان واحد كإزالة القيود على سعر الفائدة و تخصيص الائتمان ادت في البداية الى تزايد العمق المالي واثرت هذه الخطوات ايجابيا على الاستثمار الكلي و الاداء الاقتصادي الكلي الا ان هذه السياسات اسهمت في زيادة المخاطر المنتظمة و ادخلت اقتصاديات تلك الدول في دائرة الازمات المالية .

النهج التدريجي للتحرير المالي : يتم تحرير القطاع المالي تدريجيا اي تحديد تسلسل خطوات التحرير وهذا ما قامت به الهند الامر الذي مكنها من تجنب العديد من الازمات المالية و الاقتصادية و ادى الى زيادة مستوى العمق المالي بها وهذا ما يعنى به النهج التدريجي².

3. اهمية التحرير المالي : تتجلى اهمية سياسات التحرير المالي في العديد من النقاط نذكر منها ما يلي :

✓ الحد او التقليل من تدخلات الدولة في النشاطات الاقتصادية و المالية مما يساهم في اختفاء الاستثمارات ذات المردودية الضعيفة و يوفر التمويل الخارجي للمؤسسات الاقتصادية المحلية مما يقلل من دور القطاع الغير رسمي في اقتصاديات الدول النامية .

✓ تحرير اسعار الفائدة و ازالة السقوف المفروضة عليها يؤدي الى الحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة مما يحفز الادخار المحلي وبالتالي توفير موارد مالية اضافية للاستثمار كما يسمح بتحفيز النمو الاقتصادي الادوات المتبادلة مثل المبادلات الخيارات العقود الاجلة وزيادة ورفع القدرة التنافسية .

✓ يؤدي التحرير المالي الى نقل المعرفة و التكنولوجيا تعميق و توسيع الاسواق المحلية فالسماح للبنوك و المؤسسات الاجنبية الاستثمار في الداخل يؤدي الى تنويع وتطوير مختلف الخدمات المالية و المصرفية المحلية .

¹بوسعدية مراد، اثر تحرير قطاع الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980_2021 ،جامعة محمد بوضياف

المسيلة الجزائر، مجلة اقتصاد المال و الاعمال المجلد العدد 4 ديسمبر 2022 تاريخ النشر 31/12/2022 ص 116

²محمد خربوش، احمد زغودي، فتحي بن لدغم، اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر مرجع سابق ص 70

- ✓ زيادة حصة القطاع الخاص في الائتمان بعدما كان مهمش في ظل سياسة الكبح المالي و يعتمد في تمويله على الموارد الخاصة او القطاع المالي غير رسمي.
- ✓ يمكن للتحرير المالي الرفع من فعالية الوساطة المالية و المصرفية و التي تؤدي الى انخفاض تكلفة الوساطة المالية بين المقرضين و المقترضين¹.

4. ابعاد التحرير المالي : يوجد ابعاد رئيسية للتحرير المالي نذكرها كالآتي

- تحرير تدفقات رؤوس الاموال الدولية.
- ازالة الرقابة على الائتمان .
- استقلالية البنوك .
- حرية الدخول الى القطاع البنكي او بصفة عامة الى قطاع الخدمات المالية .
- تحرير اسعار الفائدة .
- الملكية الخاصة للبنوك².

ثانيا متطلبات و شروط سياسة التحرير المالي

1. اجراءات سياسة التحرير المالي

تشمل سياسة التحرير المالي على العديد من الاجراءات التي يتم تطبيقها على المستويات الداخلية و الخارجية حيث تتم كما يلي :

- تحرير القطاع المالي الداخلي يتضمن :
- ✓ تحرير الائتمان من خلال الحد من توجيه الائتمان نحو قطاعات معينة و كذلك لوضع السقوف الائتمانية نحو قطاعات معينة.
- ✓ تحرير اسعار الفائدة وذلك من خلال الغاء السقوف المفروضة عليها و عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل الفائدة بحيث يصبح خاضع لآليات السوق .
- ✓ الغاء جميع القيود المرتبطة بكفاءة البنوك و المؤسسات المالية من خلال اعطاء البنوك الفرصة من اجل العمل على تحسين ادائها و سلوكها خاصة في ضوء المنافسة المكثفة .

¹ بوسعيدة مراد، اثر تحرير قطاع الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980_2021، مرجع سابق ص

² محمد خربوش، احمد زغودي، فتحي بن لدغم، اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر مرجع سابق ص 69

- اجراءات التحرير المالي على المستوى الخارجي تشمل العديد من الاجراءات و التدابير التي يمكن عرضها على النحو التالي :
- ✓ الغاء ضوابط الصرف اي يتم تحديد سعر الصرف وفقا لتغيرات السوق حيث ان سعر صرف العملة المحلية يعكس الاسعار الحقيقية لمختلف مستويات الاصول المحلية .
- ✓ فتح حساب راس المال يعني حرية حركة رؤوس الاموال داخل وخارج الاقتصاد و على وجه التحديد من وإلى الاسواق المالية وكذلك الغاء الرقابة على المعاملات المرتبطة بالحساب الجاري و حساب راس المال .
- ✓ فتح الاسواق المالية من خلال تخفيف القيود على اسواق الاسهم التي تعمل على زيادة كفاءة الاسواق المالية من خلال الغاء الحواجز او تخفيضها قبل انضمام المستثمرين و الشركات المساهمة في السوق او الانسحاب منه و اعطائهم حرية اوسع في تحديد كيفية اصدار الاوراق المالية .
- ✓ الاستثمار المباشر و المعاملات العقارية تشمل الغاء الحواجز و القيود على الاستثمار المباشر المتجه الى الخارج او الوارد الى الداخل .
- وعليه فان تحرير القطاع المالي الداخلي بنجاح يرفع من مستوى معدلات الفائدة الحقيقية ويشجع الادخار اما تحرير القطاع المالي الداخلي فانه يزيد من حجم الموارد المالية المتاحة للاستثمار اي انه يسمح بضخ التدفقات النقدية الراسمالية الى داخل الوطن وهو خطوة مكملية للتحرير المالي الداخلي.¹
- بين كل من BEN GAMRA AND CLEVENOT (2008) ان خطوات التحرير المالي يمكن تلخيصها بالمعادلة التالية

$$LF=1/3 LSBI +1/3 LMF +1/3 LCA$$

حيث ان

LF التحرير المالي (FINANCIAL LIBERALIZATION)

LSBI تحرير النظام المصرفي المحلي (LIBEZRALIZATION OF INTERNAL FINANCIAL)

(SECTOR

LMF

تحرير الاسواق المالية (LIBERALIZATION OF FINANCIAL MARKETS)

¹بشرول فيصل، اثر سياسة التحرير المالي عللا النموالاقتصادي في الدول المغاربية (المغرب تونس والجزائر) دراسة قياسية خلال الفترة (1990_2017)

LCA تحرير حساب راس المال (LIBERALIZATION OF CAPITAL ACCOUNT)¹

2. شروط و متطلبات نجاح سياسة التحرير المالي

من الاسس الضرورية الواجب توفرها من اجل نجاح سياسة التحرير المالي نذكر ما يلي :

✓ استقرار الاقتصاد الكلي البيئة الاقتصادية المستقرة تنخفض بها معدلات التضخم و العجز المالي بموازنة الدولة فمثلا ارتفاع معدل التضخم يؤدي الى انخفاض قيمة العملة و ارتفاع سعر الفائدة الحقيقية و بالتالي يعرقل عملية النمو الاقتصادي كما ان عدم استقرار البيئة الاقتصادية العامة يفرض غالبا على النظام المصرفي معدلات فائدة اقل و توزيع اكثر تشدد للائتمان وهو ما يؤثر سلبا على عملية التحرير المصرفي .

✓ التدرج في التحرير المالي ان التدرج المناسب و الامثل للاصلاح المالي من بين اهم الشروط الضرورية لنجاح التحرير المالي حيث يتمثل في تحديد الترتيب الامثل خطوات التحرير المالي و الذي يسمح بتكييف النظام المالي مع حاجة الاقتصاد الحقيقي.

✓ توفر نظام قانوني و اشرافي مناسب يتجلى هذا الشرط من خلال توفير بنية مؤسسية و قانونية ملائمة بالاضافة الى التنظيم و الاشراف الملاءم على المؤسسات المالية من خلال الاشراف الحذر على المؤسسات المالية الى الاهتمام بادارة المخاطر و التنبيه اليها و ضمان الشفافية و الاهتمام بالاوضاع المالية للبنوك و المؤسسات و مراعاة الهيكل التنظيمي و الاداري لجهات الرقابة و تسهيل تدفق المعلومات و اقامة هيئات رقابية و اشرافية تتمتع بالاستقلالية و على راسها البنك المركزي².

✓ الاستقرار السياسي ان نجاح عملية التحرير يعتمد على الاستقرار السياسي وذلك من خلال الثقة التي توليها السلطات العمومية للاجانب و مصداقية التزاماتها و تشريعاتها حيث ان الغاء القيود على تدفقات رؤوس الاموال لا يسمح بدخول اموال للداخل بقدر ما يسمح الاستفادة منها بالغاء القيود مع عدم الاستقرار يؤدي الى خروج الاموال الى الخارج لان المستثمر لا يميل الى المخاطرة³.

¹ بوشنوفنوال، فتان الطيب، اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 2016، دفاتر / MECAS V°15 N° 1/JUILLET 2019 ص 98

² بن يحيى، محفوظ مراد، التحرير المالي و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990 2016، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، العدد 3 ديسمبر 2019 ص 76

³ بوسعدية مراد، اثر تحرير قطاع الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980 2021 مرجع سابق ص 118

المطلب الثالث تحليل MCKINNON AND SHAW لسياسة التحرير المالي

يرجع ظهور سياسة التحرير المالي RONALD MCKINNON 1973 في كتابه بعنوان "النقود وراس المال في التنمية الاقتصادية " و اكمل SHAW نظرية التحري المالي من خلال تقديم كتابه "العمق المالي في التطور الاقتصادي " كتكملة لنظرية التحرير المالي التي طرحها MCKINNON حيث يري كل منهما ان احد الاسباب وراء الاداء الاقتصادي الضعيف هي القيود المفروضة على القطاع المالي مثل سقوف معدلات الفائدة و تخصيص الائتمان كل هذه العوامل ساهمت في تخفيض نوعي وكمي للاستثمار الذي بدوره يساهم في عدم كفاءة الاقتصاد ولهذا تم انتهاج سياسة التحرير المالي كافضل سياسة لتحقيق النمو الاقتصادي.

حيث بدا MC KINNON تحليله و الذي جاء به سنة 1973 في نظريته التي تخص سياسة التحرير المالي بالصياغة الجديدة لدالة الطلب على النقود و التي اطلق عليها اسم تكاملية النقود وراس المال و التي تم فيها صياغة دالة الطلب على النقود و دالة الاستثمار بالشكل الذي يتوافق مع الخصائص الاقتصادية للدول النامية و التي تتميز بضعف و تدني في هياكل انظمتها المالية و اجهزتها البنكية و عدم تطور و تنوع ادواتها المالية .

يرى SHAW ان الاثر الايجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يتم من خلال تحرير معدلات الفائدة الحقيقية و التي تتحدد في السوق حسب قانون العرض و الطلب على الموارد المالية بشكل يعكس الندرة النسبية للدخار و يشير كل منهما الى ان معدلات الفائدة الحقيقية السالبة والاحتياطي المفروض على البنوك مرتفع اضافة الى اجبارية توجيه الائتمان تؤدي جميعا الى تقييد القطاع المالي ¹ .

ركز SHAW على اهمية النقود الداخلية لتوفير تمويل اللازم للاستثمار وبين ان الوساطة تلعب دورا مهما في تمويل القطاع الخاص من خلال عملية خلق الائتمان اي ان حجم المدخرات يرتبط بالنشاط الاقتصادي حيث تبين اهمية الوساطة بين المدخرين والمستثمرين في اسعار الفائدة تتحد من خلال السوق عن طريق العرض و الطلب مما يزيد من حجم المدخرات المالية التي تزيد من القدرة على منح الائتمان ²

¹ مريم حمادي، لحسن دردوري، قياس اثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 2015، مجلة الاقتصاد

الصناعي المجلد 11/العدد 01 2021) ص 100

² نورة زيان محمد شويكات قياس اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

ARDL خلال الفترة 1990 2015 مجلة الحقوق و العلوم الانسانية العدد الاقتصادي 6 (1)

تحليل اعمال MCKINNON	تحليل اعمال SHOW
يتم التحليل في اقتصاد مجزأ (يعتمد على التمويل الذاتي)	يتم التحليل في اقتصاد متطور
يركز على نموذج النقود الخارجية	يركز على نموذج النقود الداخلية
يعتبر النقود بديل مثالي عن راس المال	النقود لا تعتبر ثروة و إنما فقط وسيلة للهدف ووسيط للتعامل

المصدر: بوشنتوف نوال- اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990

2017

● الانتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي

✓ عدم الاخذ بعين الاعتبار مشكل عدم كفاءة الاسواق المالية في الدول النامية و بالتالي مشكلة

عدم تناظر المعلومات

✓ اهمال دور القطاع الغير رسمي

✓ فرضية الاثر الايجابي لارتفاع معدلات الفائدة على الادخار و الاستثمار¹

¹عبد الصمد بن عبد الرحمن التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية مرجع سابق ص38

المبحث الثاني : ماهية النمو الاقتصادي

احتل موضوع النمو الاقتصادي و كيفية تحفيز معدلاته حيزا كبيرا من اهتمام المدارس الفكرية الاقتصادية حتى التي اختلفت معظم مضامين تفسيراتهم إلا انها تتفق في بحثها على العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي فهي الطرق الانسب لدفع مستويات معدلات النمو في الاقتصاد.

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، فالزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية تكون مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية اللازمة لذلك.¹

اولا_ تعريف النمو الاقتصادي:

سوف نتطرق الى مختلف التعاريف التي صاغها الاقتصاديين منهم و المفكرين و لعل من اهمها ما يلي:
يعرف "Milton Friedman" ان النمو الاقتصادي هو توسع الجهاز الانتاجي في اتجاه او اكثر دون تغيرات في الهيكل الاقتصادي.

حسب François Perroux "يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة او عدة فترات طويلة لمؤشر الانتاج بالحجم لبلد ما، الناتج الاجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية"

يقول Joseph Schumpeter "على النمو الاقتصادي بأنه التغير البطيء على المدى الطويل و الذي يتم من خلاله الزيادة التدريجية و المستمرة في معدل نمو السكان و معدل نمو الادخار".

من وجهة نظر Simon Kuznets "النمو الاقتصادي لبلد ما هو الزيادة طويلة الاجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تستمد هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي، التنظيمات المؤسسية و الايدولوجية التي تتطلبها".²

يعرف النمو الاقتصادي بانه: الزيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي بحيث يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.³

¹ عائشة بن عطا الله ، الصادرات و النمو الاقتصادي قراءة في التطور النظري و الاحصائي و استراتيجيات التنمية ، عمان دار الايام للنشر و التوزيع ،

2019 – الطبعة الاولى 2020 – ص 66

² زيان نورة ، اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية و مقارنة مع بعض الدول النامية فترة 1980-2015 ،

اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018-2019 ، ص 65

³ عائشة بن عطا الله ، الصادرات و النمو الاقتصادي قراءة في التطور النظري و الاحصائي و استراتيجيات التنمية، مرجع سابق، ص 67-68.

تتميز ملامح النمو الاقتصادي بما يلي:

❖ الزيادة في دخل الفرد الحقيقي اي متوسط نصيب الفرد من الداخل لا بد وان يفوق معدل النمو السكاني.

❖ الزيادة في الدخل لا بد ان تكون على المدى البعيد فهي ليست زيادة مؤقتة و حسب.

❖ الزيادة المحققة في دخل الفرد هي ايضا ليست زيادة نقدية فقط بل يجب ان تكون زيادة حقيقية .

ثانياً_ انواع النمو الاقتصادي:

يمكن تمييز النمو الاقتصادي على حساب مختلف مسبباته و مدة حدوثه الى ما يلي:

1_النمو الاقتصادي الطبيعي (التلقائي):

يحدث هذا النمو بشكل تلقائي من القوى الذاتية للاقتصاد فأسلوب التخطيط العلمي الشامل لا يستخدم فيه وهذا ما حدث في اوربا الغربية منذ قيام الثورة الصناعية بحيث يتطلب درجة عالية من المرونة في الاطار الاجتماعي و يمكن ان ينتقل من قطاع الى اخر وهذا عن طريق اثر المضاعف و اثر المعجل.

2_النمو الاقتصادي العابر(غير مستقر):

ياقي هذا النوع من النمو نتيجة ظهور لبعض العوامل الطارئة عادة ما تكون عوامل خارجية لا تلبث ان يختفي النمو لاختفائها بحيث يسود في الدول النامية،وذلك استجابة لبعض الظروف الطارئة كارتفاع اسعار الصادرات او توفر مؤشرات مفاجئة في تجارتها سرعان ما تتلاشى

3 _النمو الاقتصادي المخطط:¹

هو ذلك الذي يكون نتيجة تخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع بحيث ترتبط فاعليته بقدرة القائمين على التخطيط وواقعية مخططاتهم بفعالية التنفيذ و المتابعة و مشاركة الجمهور فالنمو المخطط و التلقائي يعتبران نموا ذاتي الحركة بينما النمو العابر هو نمو تابعاً.

4_النمو الاقتصادي الموسع:

يقصد به نمو واسع النطاق فهو يقوم على اساس التوسع في المدخلات اي انه يتمثل في كون نمو الدخل الذي يتم بنفس معدل نمو السكان معناه ان الدخل الفردي ساكن.

5_النمو الاقتصادي المكثف:.

يحدث ذلك ارتفاع معدل نمو الدخل على معدل نمو السكان ومن خلال ناتج كل وحدة من مدخلات النمو كنتيجة للتغير التقني الحاصل داخل المنشآت الاقتصادية.

ثالثا_ خصائص النمو الاقتصادي:

يتصف النمو الاقتصادي بالخصائص التالية:¹

✓ يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة و ليست مؤقتة.

✓ يحقق النمو زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

✓ يتميز النمو بالطبيعة التراكمية

✓ يؤدي النمو الاقتصادي الى تحقيق زيادة حقيقية و ليست نقدية و هذا في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

✓ يهدف الى رفع المستوى المعيشي و ذلك على المدى الطويل.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي و محدداته.

اولا_ مؤشرات قياس النمو:²

يقاس النمو بعدة مؤشرات نذكر منها مايلي:

1_ الدخل الوطني الكلي:

ان المؤشرات الاكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي هو الناتج المحلي الاجمالي GDP بحيث يعتبر هذا الناتج

المحلي الاجمالي هو (Y) والذي يشمل اجمالي الانفاق المحلي و صافي المعاملات الخارجية اي الميزان التجاري.

حيث يضم اجمالي انفاق القطاع المحلي كل من: الافراد و العائلات, الاستهلاك, قطاع الاعمال, المؤسسات اي

الاستثمار , الانفاق الحكومي , الحجم الكلي للصادرات , الحجم الكلي للنفقات.

فيمكن كتابة صيغة الناتج المحلي الاجمالي على النحو التالي:

$$Y = C + I + G + X - M \dots \dots \dots (1)$$

فالنمو الاقتصادي يتزامن مع حدوث النمو في القطاعات المشار اليها و المبينة في المعادلة (1) بحيث يخلف اثار

النمو الاجمالي في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP وهذا مع مرور الزمن و الوقت.

2 _ الدخل الوطني الكلي المتوقع: .

¹حسبية سهيلة, صلاح الدين, دراسة اقتصادية قياسية لتاثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي, اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير, المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة- 2020-2021, ص 93-94 .

²عبد الصمد بن عبد الرحمن , التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية, اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه , جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس 2020-2021 , ص 7 -- 76.

يقترح بعض الاقتصاديين ان قياس النمو يكون على اساس الدخل المتوقع و ليس الفعلي بحيث يوصي ان يأخذ بعين الاعتبار المقومات عند حساب الدخل.

3_ متوسط نصيب الفرد من الدخل او الناتج:

ان قياس و احصاء هذا المؤشر يؤدي الى بعض المشاكل و الصعوبات خاصة في الدول النامية بحيث يراه بعض الاقتصاديين من اهم المعايير استخداما و صدقا.¹

فمن وجهة نظر الاقتصادي " Charles kindle berger " ان اهتمام التنمية يجب ان يوجه الى الانتاجية ليس الى مستوى المعيشة فجمهور الاقتصاديين يتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل كونه الهدف النهائي للتنمية الذي هو رفع المستوى المعيشي الرفاهية بحيث:²

معدل النمو = (الدخل الحقيقي للفرد لفترة t - الدخل الحقيقي للفرد لفترة t-1) ÷ الدخل الحقيقي للفرد لفترة t-1

1

فهذا المعيار يصلح لقياس النمو في الدخل وذلك في فترتين متتاليتين ولا يصلح لقياس معدل النمو المركب خاصة اذا كانت فترات المقارنة طويلة بحيث تستخدم مؤشرات اخرى.

4 _ معادلة Singer:

صاغ الاستاذ "سينجر" في سنة 1952 معادلة النمو الاقتصادي و المتمثلة في ما يلي:

$$D=SP-R$$

بحيث ان:

D : تمثل معدل النمو السنوي لدخل الفرد

S: تمثل معدل الادخار الصافي

P: تمثل انتاجية راس المال اي انتاجية الاستثمارات الجديدة

R: تمثل معدل نمو السكان

فقام " سينجر " بافتراض قيم لتلك المتغيرات كالآتي: D= 0.5, P= 0.2 R= 1.25,S= 6

بالمئة من الدخل الوطني.

¹عبد الصمد بن عبد الرحمن, التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر , ص 77.

الافتراضات التي قام بها الاستاذ "سنجر" كانت صادقة في وقته بينما في الوقت الحالي لم تعد كذلك وهذا ما توضح ان دخل الفرد في الدول النامية كان في تدهور وليس في تحسن.

فمن الممكن مثلا ان تدخر بعض الدول نسبة تكون اكبر من 6 بالمئة و انتاجية راس المال اكبر من 0,2 بالمئة بينما معدل نمو السكان يكون اكبر من 1,25.

فالنمو الاقتصادي يقاس كذلك بالنتائج الوطني الاجمالي PIB المعبر بقيمة السلع و الخدمات المنتجة خلال فترة معينة من سنة الى سنة اخرى.

ثانياً_ محددات النمو الاقتصادي: يتم تحديد النمو الاقتصادي من خلال:¹

➤ نوعية و كمية الموارد الطبيعية: يعتمد انتاج اقتصاد لبلد ما على الثروات الطبيعية المتمثلة في المعادن, المياه, النفط, وكذلك حجم المساحات الزراعية إلا ان هذه الموارد لا تكون لها قيمة في حالة ما لم يستغلها المورد البشري بشكل عقلاني لتسمح له بتحقيق اهدافه الاجتماعية و حتى الاقتصادية. فهذه الموارد الطبيعية ثابتة و محدودة في بعض الاحيان فلا بد من المورد البشري العمل على تطوير و اكتشاف عدة موارد جديدة لزيادة النمو الاقتصادي.

➤ نوعية و كمية الموارد البشرية: النمو الاقتصادي لا يعني زيادة في اجمالي الناتج المحلي فقط بل حدوث كذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى ان يفوق النمو معدل النمو السكاني , ففي بلد ما اذا ارتفع اجمالي الناتج المحلي مع معدل اعلى لنمو السكان دون حدوث زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي لا يحقق نموا اقتصاديا فان

$$\text{متوسط دخل الفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي}}{\text{عدد السكان}}$$

فالنمو الاقتصادي له علاقة مرتبطة بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي مع العلم تكون تلك الزيادة حقيقية وليست نقدية فلا بد استبعاد معدل التضخم و اثر التفسير في قيمة النقود.

➤ العوامل البيئية: تتمثل في توفير ظروف اقتصادية و اجتماعية و الى نظام مصرفي يسهل عملية النمو و كذا الى نظام ضريبي يشجع الاستثمارات و الى نظام قانوني يعمل على سن قواعد العمل التجاري وهذا ما يحتاجه النمو الاقتصادي لعل هذه العوامل ان تحقق معدلات مرتفعة للنمو في بعض الدول المتقدمة.

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي و نماذجه

اولاً_ النظرية الكلاسيكية:

● تحليل ادم سميث للنمو الاقتصادي 1776:

نباي فتيحة, السياسة النقدية و النمو الاقتصادي, دراسة نظرية, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة احمد بوقرة, بومرداس, 2008-2009, ص 120.

Smith يرى ان النظام الاقتصادي له القدرة على تحقيق التوازن تلقائيا وبعدم تدخل الحكومة و ذلك بتوفير الحرية مع زيادة الانتاج و الانتاجية التي تؤدي الى زيادة الدخل و الادخار فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي تحقق مزايا منها: زيادة انتاجية العمل, التخصص, تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العملية.¹

فالادخار هو اساس النمو الاقتصادي فتقسيم العمل و التخصص لابد ان يسبق التراكم الرأسمالي الاتي من الادخار بحيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الارباح و الدخول و الانتاجية.

فيتبين في نفس الوقت ان العملية التراكمية للنمو الاقتصادي لها حدود فوصول الاقتصاد الى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي تؤدي الى هبوط الارباح مقابل قلة المدخرات المنتهية بحالة الركود (Stationary state) قام سميث بعرض نموذجاً حركياً لعناصر النمو الاقتصادي الاساسية وهذا بتركيزه في البحث على طريقة او كيفية التراكم الراس المالي و النمو السكاني.

فتقسيم العمل يحدث تحسينات كمية و نوعية في الانتاج اي بمعنى زيادة الانتاج تحفز مهارات العمل وكذلك التطور التكنولوجي, فالتخصص يقابله المزيد من النمو بحيث تكون قوة التبادل اي " نطاق السوق " العامل الوحيد المقيد لتقسيم العمل, انه لابد من الاهتمام بالتجارة الدولية من اجل زيادة النمو الاقتصادي و الثروة.

• تحليل ديفيد ريكاردو للنمو الاقتصادي 1817:

يركز Ricardo في تحليله للنمو الاقتصادي على ان الزراعة هي القطاع الرئيسي الخاضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء و السكان فيعتمد على دعمتين اساسيتين هما:

اولها نظرية Robert Malthus للسكان و ثانيهما قانون تناقص الغلة مع تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي فالارض عامل مهم للنمو. عندما يقل عدد السكان تتوفر فرص الربحية امام المستثمرين لرفع استثماراتهم وهذا في القطاع الزراعي مما يؤدي الى زيادة الارباح و معدلات التراكم الرأسمالي و في المقابل يزيد الطلب على العمل و الانتاج فترتفع الاجور مع زيادة في النمو السكان.

ينخفض الطلب على العمل و تتجه الاجور الى الانخفاض حتى ان تصل الى حالة ظهور الركود الذي يصعب معه استمرار النمو, فظهور قانون تناقص الغلة يؤدي الى ارتفاع اسعار الغذاء مما يجعل العمال يطالبون برفع اجورهم هنا تنخفض الارباح و التراكم الراس المالي و يقل الحافز على الاستثمار.

أ. تحليل روبرت مالتوس للنمو الاقتصادي 1798 :

¹ عائشة بن عطا الله , الصادرات و النمو الاقتصادي قراءة في التطور النظري و الاحصائي و استراتيجيات التنمية, عمان دار الايام للنشر و التوزيع,

2019- الطبعة الاولى 2020, ص 73-77,

النظرية التي اشتهر بها T.R Malthus وهي المعروفة عن السكان بحيث اعتقد ان الانتاج ينمو بمتتالية حسابية بينما السكان يزداد وفق متتالية هندسية ففي عملية النمو اختلف في تحليله مع بعض الكتاب الكلاسيك قد اعتبر ان النمو الاقتصادي يتمثل في الفرق بين اقصى ناتج قومي ممكن و بين الناتج القومي الفعلي بحيث توقع قطاع صناعي متقدم و قطاع زراعي بطيء النمو.

ففي القطاع الزراعي يخضع الى قانون تناقص الغلة وهذا بسبب قلة ارتباطهم بالتقدم الفني و التكنولوجي عكس القطاع الصناعي والذي يتميز بزيادة الغلة فهو يساهم في امتصاص الزيادة في السكان اي تخفيف الضغوط على الارض فقد وضع Malthus اهمية التشابك بين القطاعات الاقتصادية ففشل اي قطاع سيمثل اختناقا للقطاع الاخر فمن اجل تحقيق النمو الاقتصادي لابد من النمو المتوازن.

يرى Malthus ان مستوى الربحية للحفاظ عليها يجب ان ينمو الطلب الفعال بالتناسب مع امكانيات الانتاج معتقدا ان التقدم الفني و التراكم الرأسمالي يؤدي الى التقدم الاقتصادي, يظهر قانون تناقص الغلة بسبب تراجع معدل التقدم الفني و الذي يؤدي الى: نقص الارباح, ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاع الاجور مؤديا لحالة الركود و السكون للاقتصاد.

ب. تحليل كارل ماركس للنمو الاقتصادي 1867:

لقد اكد Karl Marx ان النمو لا يمكن ان يستمر الى الابد و النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الازمة و التي ترافق حالة فائض الانتاج و الاضطراب الاجتماعي.

اشار على ان التراكم الرأسمالي يدفع بالاجور الى الاعلى و الارباح الى الاسفل, مما يجعل الرأسماليين يبقون على الاجور منخفضة وهذا يؤدي الى فشل الطلب الفعال الذي ينتج عن عدم قدرة العمال على استهلاك السلع المنتجة. فالمشكل الذي عانى منه النموذج الكلاسيكي هو افتقار التقدم التكنولوجي الكافحيث ان النموذج الماركسي يعاني من عدم قدرة مواجهة التقدم التكنولوجي السريع فمن طبيعته

ادخال الالات الجديدة لتكون منافس للعمل و بالتالي تظهر "البطالة" فقد اعطى لها ماركس اسم بالبطالة التكنولوجية . حيث تنخفض الاجور ويتراجع الادخار مما يعود سلبا على النمو الاقتصادي ليصبح الاستهلاك اقلا مما تقدمه الطاقات الانتاجية للمجتمع.

ثانيا_ النظرية الكينيزية

قبل الثلاثين من القرن العشرين كان النمو الاقتصادي منتظما و سريعا ولم تخلله اي مشكلات حتى حدث الركود الاقتصادي بحيث انخفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات بشكل ملحوظ مما ادى الى حدوث ازمة الكساد

الكبير سنة 1932_1929 فقد تراجع تراجعاً حاداً في مستوى الانتاج مما نتج عنه تكس السلق في الاسواق و تدني مستويات الاجور فظهرت البطالة على مستوى الاقتصاد.

لقد عجزت النظرية و مبادئها عن تقديم الحلول المناسبة للامزة فقد انكر الكلاسيك احتمالية ظهور البطالة مع موافقتهم لحدوثها في الاجل القصير, فتحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل تعيده مرونة الاجور.¹

اعتمد الكلاسيك على مبادئ و فرضيات معينة جعلتهم معتقدين ان التوازن الاقتصادي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل وان النمو يتم تلقائياً دون تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي, ولكن ثبت فشل هذه التلقائية بعد ازمة الكساد الكبير ليرى كينز ان الخروج من هذه الازمة يجب تحريك الطلب بغية تحريك العرضي رجوع النمو الاقتصادي لسيورته من اجل معرفة السياسات المناسبة يتطلب الامر تحديد محددات الطلب الكلي, فالمشكل هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل وهذا بسبب ظروف الكساد و ايضا استحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة و هذا لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال فقد قدم كينز اقتراحاً بتدخل الحكومة و ذلك عن طريق زيادة الانفاق الحكومي فمن شأنه اي يحرك الطلب الاستهلاكي لانه يقوم برفع دخل المستهلك.

وضع كينز شروط ليخصص هذا الانفاق كالآتي :

❖ من اجل تفادي تأزم ظاهرة الكساد لابد من الاستثمارات العمومية الغير المنتجة و المتمثلة في: المستشفيات, المدارس, الموانئ و بناء الطرقات...

❖ بالنسبة للاستهلاك العام يجب : زيادة الاتفاق على تحسين الادارة العمومية, تقديم مساعدات و اعانات للعاجزين و زيادة الاجور للتوظيف العمومي.

و بالتالي ترجع عملية النمو لسيورتها و ذلك بتحريك عملية الانتاج و الاستثمار.

ثالثاً- نماذج النمو الاقتصادي:

اولاً- نموذج "هارود-دومار" :

اعتمد العالمان هارود _ دومار بشكل خاص بمعدلات النمو الاقتصادي و كذلك دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني.²

فقد بنيت فترة النموذج على التأثير بين الانفاق و الاستثمار مما يؤدي الى رفع الطاقة الانتاجية للمجتمع و زيادة في الدخل.

¹زيان نورة , اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ز مقارنة مع بعض الدول النامية, ص 84.

²محمد الناصر حميداتو, نماذج النمو, مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية (جامعة الوادي) , العدد السابع- المجلد الثاني, ص 7-21.

1_ نموذج هارود: اعتبر هارود ان الاقتصاد الراسمالي المتقدم لا يحقق نمو مستقر الا بالصدفة بحيث يكون لحظي و اني في نفس الوقت تمثل فكرة هارود في ثلاث نماذج هما:

أ- **معدل النمو الفعلي The actual growth rate**: وهو معدل النمو التجاري الذي يتجدد بنسبة راس المال و نسبة الادخار بحيث يساعد في التعبير عن النمو وهذا في المدى القصير.

ب- **معدل النمو المضمون The warranted rate of growth**: يقصد به النمو المستهدف و المستخدم لمخزون راس المال وذلك لتحقيق الاستثمارات اللازمة و يسمح ايضا ببقاء الطلب الاجمالي مرتفع الى غاية تمكن المنتجون من بيع منتجاتهم.

ت- **النمو المتوازن Balanced growth**: وهو تساوي معدل النمو الفعلي G مع معدل النمو المضمون W بحيث عندما يكون معدل النمو الفعلي اكبر من معدل النمو المضمون فالمجتمع قد يعاني من التضخم بسبب زيادة الدخل الحقيقي و العكس اذا كان معدل النمو الفعلي اصغر من النمو المضمون فان المجتمع يعاني من الكساد و ذلك بزيادة الدخل الحقيقي اقل من معدل تزايد الطاقة الانتاجية. و هذا ما اعتقده هارود بتساوي كل من G و G_w و الذي هو معدل التوازن اي العلاقة بين الدخل و الاستثمار تكون ثابتة.

2- نموذج دومار: يرى دومار ان الاستثمار يولد الدخل مما يزيد من الطاقة الانتاجية فالزيادة في الاستثمارات المطلوبة تحقق تساوي في الزيادة بين الدخل و الطاقة الانتاجية اي الوصول الى العمالة الكاملة, و من هنا جاء التشابه بنتائج هارود لتسمية النموذج "نموذج هارود- دومار".

ثانيا- نموذج التوازن العام:

عمّت فكرة التوازن الكثير من المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية و النمو بحيث تقتصر اهم نماذجه في ¹:

❖ نموذج سولو سوان: يعتمد نموذج سولو على وظيفة الانتاج و تراكم راس المال بحيث ارجع التوازن في النمو على المدى الطويل لثبات التوليفة الفنية لانصبه عناصر الانتاج و خاصة التي بين العمل و راس المال.

❖ نموذج سولو مع التقدم التقني: يمكن القول على ان سولو اهمل مدى تأثير الاستثمار على النمو و كذلك تأثير التغير التكنولوجي و ابقاؤه خارج النموذج, ومع الانتقادات التي وجهت لنموذج سولو اضافةً على ذلك لا يستطيع النموذج تفسير حقيقة نمو دخل الفرد فعندما يستقر الاقتصاد في المدى الطويل يثبت متوسط دخل الفرد و يبقى ثابتاً.

❖ نموذج ميد: الدكتور جوهانميد J. Meade قام مع انصار المدرسة النيوكلاسيكية بتوضيح مدى امكانية تحقيق النمو المتوازن و هذا وفق فرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي بعدم وجود للتجارة الخارجية و ثبات اسعار السلع الاستهلاكية, وجود منافسة كاملة في الاسواق, الاسغلال الكامل للارض ..

يعتمد النموذج على اربعة عناصر اساسية وهي :

عامل الزمن المؤثر خلال الفترة T.

الكمية المتاحة من قوة العمل L.

الكمية المتاحة للاستخدام من الارض و الموارد الطبيعية N.

المخزون الفعلي او الصافي لرأس المال المتجسد في الالات K.

المبحث الثالث: العلاقة بين سياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي

المطلب الاول : الاساس النظري للعلاقة

العلاقة بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي اثارت جدلا واسعا بين الاقتصاديين فاعمال ماكينون و شاو تعتبر اعمال مؤسسة لعلاقة التحرير المالي و النمو الاقتصادي ففي سنة 1973 اقترحا تحرير الانظمة المالية والمصرفية للدول النامية وذلك للتخلص من الاثار السلبية الناتجة عن سياسة الكبح المالي و التي تتمثل في: سوء توزيع المدخرات المالية على الاقتصاد اي القروض و عدم فعالية الوساطة المالية , شح الموارد المالية الخاصة للاستثمارات.

دعم كل من ماكينون و شاو في تحليلاتهم على تدخل حكومات الدول النامية و ذلك من اجل تحديد معدلات الفائدة لتؤثر على فعالية الوساطة المالية بحيث قدم شاو من خلال هذا الطرح الاثر السلبي لتطبيق سياسة الكبح المالي على النمو الاقتصادي للدولة فلذلك اعتمدا على ان التحرير المالي و معظم جوانبه يؤدي الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة.¹

فقد تلقيت اعمال كل من ماكينون و شاو تاييدا كبير من عند الباحثين الاقتصاديين بحيث اعتبروا ان سياسة التحرير المالي لها اهمية و علاقة في رفع معدلات النمو في الدول النامية فتساهم في الغاء الحواجز و القيود امام تدفقات رأس المال من خلال توفير عدة بدائل تمويلية للاستثمارات فالتحرير المصرفي يسمح في توجيه الائتمان الى قطاعات ذات مردودية عالية. و يشجع ايضا المنافسة البنكية. فمن خلال الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت هذا الموضوع مع اختلاف النتائج وعينات الدراسة ظهر للتحرير المالي علاقة ايجابية على النمو الاقتصادي بحيث تبين انه يؤثر ايجابيا و معنويا عليه و ذلك بوجود شروط .²

المطلب الثاني:قنوات انتقال التحرير المالي نحو النمو الاقتصادي

توجد عدة قنوات يؤثر بها التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالاجاب و هذا وفقا للنظرية النيوكلاسيكية بحيث تنقسم الى مايلي :³

- القنوات المباشرة التي يرفع من خلالها التحرير المالي النمو الاقتصادي.
- القنوات الغير المباشرة التي تحفز النمو الاقتصادي.

اولا- القنوات المباشرة لتاثير التحرير المالي الى النمو الاقتصادي: و هي التي يؤثر من خلالها التحرير ايجابا على النمو الاقتصادي في الدول النامية من ابرزها مايلي :

سبكي وفاء , بوروشة كريم- اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من دول مينا باستخدام معطيات البانل خلال الفترة (1990-1991)¹

(2015) -مجلة دفاتر اقتصادية ,المجلد 10- العدد 02 (2018) ص 410-419

حسيب سهيلة , صلاح الدين , دراسة اقتصادية لتاثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربيو اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه - جامعة عبد الحفيظ بوصوف - ميلة- 2020-2021 , ص139

³بوشنتوف نوال, اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية , رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه , جامعة ابي بكر بلقايد , تلمسان ص53.

✓ تشجيع تطور القطاع المالي المحلي: ماكينون وشاو و اخرون حسب دراساتهم السابقة توصلو الى ان سياسة التحرير المالي تحفز التطور المالي في الدول النامية, وفي ظل تطور القطاع المالي المحلي تبين ان التحرير المالي يؤثر بالايجاب على النمو الاقتصادي.

✓ انخفاض تكلفة راس المال: ان تحرير سوق الاوراق المالية يسمح بتقليل المخاطر المالية¹, ايضا تكوين محافظ متنوعة مما يحفز الشركات من رفع حجم الاستثمار في الاوراق المالية و التي تؤثر بالايجاب على النمو الاقتصادي بحيث هناك دراسات تاكد على ان تحرير سوق الاوراق المالية تسمح بزيادة التدفقات الراسمالية فمنها ترتفع نسبة السيولة النقدية لسوق الاوراق المالية بالمقابل تنخفض علاوة المخاطر.

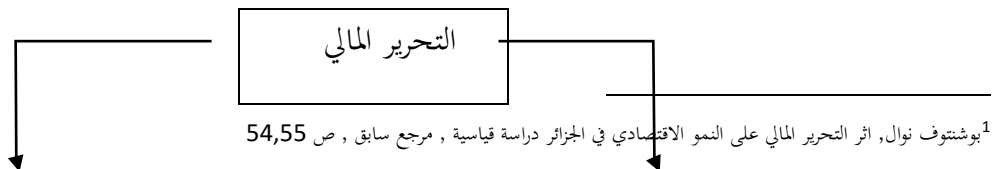
✓ زيادة حجم المدخرات المالية: حسب نموذج Mckinnon and Shaw فتحرير القطاع المالي و ايضا المصرفي يؤدي الى التخصيص الامثل للموارد التي تحفز المدخرات مما يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. ثانيا- القنوات الغير المباشرة لتأثير التحرير المالي الى النمو الاقتصادي: هي التي يتم من خلالها انتقال اثر التحرير المالي باتجاه النمو الاقتصادي و ذلك بطريقة غير مباشرة نذكر اهمها:

(1) تشجيع التخصيص في الانتاج: المبدأ الذي ركز عليه Adam Smith من بين مبادئه هو مبدأ التخصيص الذي يعزز النمو الاقتصادي و ايضا يحسن من نوعية الانتاجية حيث انه ينتج سوق غير متوقع مع التذبذب في الميل الحدي للاستهلاك.

(2) الالتزام بافضل السياسات الاقتصادي تقوم حكومات الدول النامية بالالتزام و انتهاج اصلاحات اقتصادية و مالية بحيث تهدف الى تحقيق الاستقرار, خلق مصادر للحصول على عملات اجنبية, تشجيع الاستثمارات الاجنبية, تعزيز تدفقات رؤوس الاموال .

(3) اعلان الدول النامية عن الغاء قيود سياسة الكبح المالي: الوقت الذي يتم فيه الاعلان عن الغاء القيود و الضوابط للكبح المالي , انتهاج الدول النامية لسياسة التحرير المالي سيتم دخول التكنولوجيا, الانفتاح امام الاسواق الدولية ايضا دخول عمولات صعبة مما يحقق التطور المالي. و الشكل التالي يوضح ما يلي:

شكل: يمثل انتقال التحرير المالي نحو النمو الاقتصادي.



القنوات المباشرة	القنوات الغير المباشرة
- تخفيض التكاليف - رفع الادخار - تشجيع الاستثمار	- تبني السلطات لسياسات اقتصادية مستقرة - حرية انتقال رؤوس الاموال - تحفيز الانتاج و التخصص
	ارتفاع النمو الاقتصادي

المصدر: بشرول فيصل, اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربة (المغرب, تونس و الجزائر) - دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017), مجلة المالية و الاسواق, المجلد 06-العدد01 (2019) ص 256-275

خاتمة الفصل:

يحد الكبح المالي من قدرة البنوك و المؤسسات المالية على اداء دورها كوسيط مالي فاعل مما يؤثر سلبا على كفاءتها في تمويل الاقتصاد، في حين ان التحرير المالي يعمل على بناء قطاع مالي اكثر تطورا ويسمح باحسن تخصيص للموارد المالية بسبب قدرته على تسيير المخاطر و توفير التمويل لاصحاب المشاريع الاستثمارية الجديدة مما يشجع على الابتكار و الابداع اضافة الى عملية جمع المعلومات

نظرا لسهولة افكار SHAW AND MCKINNON فانها عرفت انتشارا واسعا خاصة في الدول النامية الا انها لاقت العديد من الصعوبات كونها لم تراعي طبيعة الاسواق النامية و خصوصيات الاقتصادية لتلك الدول سواء من حيث الكفاءة و عدم تماثل المعلومات الى الشروط الضرورية لنجاح سياسة التحرير المالي مثل التدرج في عملية التحرير تترجم عملية النمو الاقتصادي من خلال حدوث زيادة مستمرة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي حيث فسرت اغلب النماذج التقليدية ان النمو الاقتصادي يتحدد من خلال عوامل اقتصادية تتمثل في الموارد البشرية، الطبيعية ، راس المال حيث اثبتت الدراسات التي قدمها SHAW AND MCKINNON على العلاقة الايجابية للتحرير المالي على النمو الاقتصادي في وجود وتور الشروط الخاصة بعملية التحرير المالي

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد الفصل الثاني:

من بين الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع امكننا الاطلاع عليها و ايضا ساعدت في اعداد التصور الاول
 باعتبار هذا البحث ممتدا لبحوث اخرى, فسيتم في هذا الفصل عرض الابحاث و الدراسات السابقة بحيث تم تقسيمه
 الى:

المبحث الاول: الدراسات السابقة المحلية

المبحث الثاني : الدراسات السابقة الاجنبية

المبحث الاول : الدراسات المحلية

1. بوشنتوف نوال 2020:

تهدف الدراسة الى قياس وتحليل اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL و باستعمال المتغيرات التالية : معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع و الكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي , معدل التضخم , مؤشر الانفتاح التجاري , مؤشر التطوير المالي حيث توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة معنوية بين التحرير المالي ممثلا بمؤشر التطور المالي و النمو الاقتصادي¹

2. عبد الصمد بن عبد الرحمن 2021:

تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة في الجزائر خلال الفترة 2001_2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL و باستعمال المتغيرات التالية : النمو الاقتصادي كمتغير تابع و نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي , الاستثمار الاجنبي المباشر , الموجودات السائلة , سعر الصرف الفعلي الاسمي , الانفتاح التجاري , سعر الفائدة و معدل التضخم حيث توصلت النتائج الى وجود علاقة تكامل متزامن طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة حيث هناك تأثير معنوي و طردي على مؤشر النمو الاقتصادي لكل من الائتمان المقدم للقطاع الخاص و الاستثمار الاجنبي المباشر و الانفتاح التجاري و تأثير عكسي و معنوي لكل من المعروض النقدي سعر الفائدة و معدل التضخم على متغير محل الدراسة وهذا دليل على مطابقة نسبية لنتائج الدراسة لنظرية الاقتصادية²

3. زكريا بن معزوز و كمال حمادة 2013:

تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل العلاقة طويلة الاجل بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970_2010 وباستخدام نموذج نمو ذو تفاعل تام و نموذج تصحيح الخطا وباستعمال المتغيرات الاتية

¹ بوشنتوف نوال, اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990_2017, رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

العلوم التجارية جامعة تلمسان ص 164

² عبد الصمد بن عبد الرحمن, التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2001_2019 اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

جامعة سيدي بلعباس سنة 2021 ص 221_222

حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع و نسبة التدفقات الواردة من الاستثمار الاجنبي المباشر الى اجمالي الناتج المحلي و نسبة اجمالي الصادرات و الواردات الى اجمالي الناتج المحلي نسبة المجمع النقدي M2 الى اجمالي الناتج المحلي اسعار الفائدة ,معدلات التضخم , سعر الصرف

الحقيقي حيث توصلت النتائج الى وجود علاقة سلبية بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل في حين كانت العلاقة ايجابية على المدى الطويل بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي ¹.

4. بن عزة محمد 2024:

تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل اثر المتغيرات المالية على اداء النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2020 وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع و باستعمال المتغيرات المستقلة التالية معدل التضخم, العرض النقدي , سعر الفائدة الحقيقي الائتمان المقدم للقطاع الخاص , تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر , معدل الانفتاح التجاري KAOPEN الذي يحدد درجة حساب تحرير راس المال حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية الائتمان المقدم للقطاع الخاص و العرض النقدي لهما علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي و معدل التضخم ومؤشر الانفتاح التجاري ليست مهمة في التأثير على النمو الاقتصادي و سعر الفائدة له علاقة طردية مع معدل النمو الاقتصادي على المدى القصير و الطويل.²

5. بوسعيدية مراد 2022:

تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل اثر التحرير قطاع الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980_2021 و باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة و باستعمال المتغيرات التالية النمو الاقتصادي كمتغير تابع و معدل نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي يتم استخدامه للتعبير عن تحرير حساب راس المال مؤشر قيمة الائتمان المحلي مؤشر قيمة الائتمان الذي يقدمه القطاع المصرفي للقطاع الخاص و

¹محمد زكرياء بن معزو, كمال حمادة, قياس العلاقة بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر KAOPEN خلال الفترة 1970

_ 2010مجلة الباحث العدد 13ص 22

²بن عزة محمد, اثر المتغيرات المالية على اداء النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990_2020 مجلة بحوث الاقتصاد و

المناجنتالمجلد 4العدد 3ديسمبر نشرت 2023 ص 103

التضخم حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية سياسات التحرير المالي التي انتهجتها الجزائر لتحرير قطاع خدماتها المالية كان له الاثر السلبي على معدلات النمو الاقتصادي سواءا تحرير حساب راس المال او تحرير السوق المصري¹.

6. نورة زيان, محمد شويكات:

الدراسة تهدف الى قياس اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2015 وهذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL و باستعمال المتغيرات الاتية المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الاجمالي الحقيقي بالاسعار الثابتة يمثل النمو الاقتصادي, المتغيرات المستقلة معامل الانفتاح التجاري و القروض المقدمة للقطاع الخاص , حجم الوساطة المالية مؤشر تحرير حساب راس المال الاستثمار المباشر, حيث توصلت النتائج الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل و ذات معنوية بين مؤشرات التحرير المالي و النمو الاقتصادي و تحليل النتائج في المدى الطويل بين ان سياسة التحرير المتبعة في الجزائر منذ صدور قانون النقد و القرض لم تحقق نتائج مقبولة في تفعيل دور المنظومة المالية و المصرفية و ان التحسن في مؤشرات المالية و معدلات النمو الاقتصادي راجع الى عوامل اخرى كارتفاع اسعار البترول.²

7. بن يحيى يحيى , محفوظ مراد 2019 :

هدفت الدراسة الى تحليل وقياس التحرير المالي و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2016 و باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة ARDL و باستعمال المتغيرات التالية: المتغير تابع نسبة نمو الناتج الاجمالي و المتغيرات المستقلة حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص نسبة المعروض النقدي الى اجمالي الناتج المحلي سعر الفائدة الحقيقي مؤشر KAOPEN نسبة الى الناتج المحلي مؤشر الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الناتج المحلي, مجموع الصادرات و الواردات الى اجمالي الناتج, بحيث توصلت نتائج الدراسة الى عدم وجود اثر ايجابي على معدلات النمو المحققة مؤشرات التحرير بجانبه الداخلي و الخارجي لم يكن لها تاثير بوجود علاقة سببية ضعيفة و

¹بوسعيدية مراد, اثر تحرير قطاع الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2021-1980 جامعة المسيلة مجلة اقتصاد المال والاعمال المجلد

العدد 4ديسمبر 2022 ص 121

²نورة زيان, محمد شويكات , قياس اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر - مجلة الحقوق و العلوم الانسانية - العدد الاقتصادي 36-01 جامعة زيان عاشور بالجلفة- ص

احادية الاتجاه من متغير سعر الفائدة الى النمو الاقتصادي و منه عدم نجاح هذه السياسة يعود لعدم التقيد بشروط و متطلبات نجاح هذه السياسة.¹

8. مريم حمادي, لحسن دردوري 2021 :

تهدف الدراسة الى قياس اثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال فترة 1970-2015 و ذلك باستخدام نموذج الموجه لتصحيح الخطأ VECM و باستعمال المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر الانفتاح التجاري مؤشر التحرير المالي مؤشر التطور البنكي و المتغير تابع النمو الاقتصادي, حيث توصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة معنوية سلبية بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في المدى الطويل و عدو وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في المدى القصير و وجود علاقة معنوية موجبة بين النمو الاقتصادي و تطور النظام البنكي في الجزائر.²

9. مدياني محمد, طحاوي فاطمة الزهراء 2016 :

هدفت الدراسة الى تحليل التحرير المالي الداخلي و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 باستخدام اساليب تقدير النماذج الديناميكية من نماذج التكامل المشترك و نماذج تصحيح الخطأ و باستعمال المتغيرات مستقلة التالية : نسبة المعروض النقدي M2 نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي ثابت معدل النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و متغير تابع نصيب الفرد من الناتج الاجمالي حيث توصلت نتائج الدراسة الى عدم وجود اثر موجب للتحرير المالي فمعدلات النمو الموجبة و المتزايدة لم تكن نتيجة التطبيق المتدرج لسياسة التحرير و اما بسبب تزايد اسعار المحروقات و احتياطي سعر الصرف لها.

10. احمد زغودي , محمد خربوش , فتحي بن لدغم 2017 :

تهدف هذه الدراسة الى تحليل و قياس اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة التكامل المشترك وباستعمال المتغيرات التالية متغير التابع هو مؤشر النمو الاقتصادي و المتغيرات المستقلة مؤشر عرض النقود يمثل مجموعة الكتلة النقدية الى

¹ بن يحيى يحيى, محفوظ مراد, التحرير المالي و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2016, مجلة البشائر الاقتصادية - المجلد الخامس, العدد 3 2019, ص

72

² مريم حمادي, لحسن دردوري, قياس اثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر - مجلة الاقتصاد الصناعي , المجلد 11- العدد 01(2021) ص 96-122

مدياني محمد, طحاوي فاطمة الزهراء , التحرير المالي الداخلي و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر - مجلة الحقيقة, العدد 38 -2016 جامعة احمد دراية -ادار, ص 537

اجمالي الناتج المحلي حصة السلع و الخدمات من الناتج المحلي المتغير العشوائي مؤشر الحرية المالية هو مقياس الكفاءة المصرفية التضخم يعتبر من بين مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي بحيث توصلت النتائج الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين سياسة التحرير و النمو في الجزائر و هذا بعد اجراء اختبار التكامل المشترك و تقدير نموذج العلاقة في المدى الطويل ووجود الية للربط بين التوازن في المدى الطويل من خلال نموذج تصحيح الخطأ الذي بين ان معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة و مفسرة احصائيا.¹

11. بوشنتوف نوال, فتان الطيب 2019 :²

تهدف الدراسة الى قياس اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2016 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL و باستعمال المتغيرات معدل النمو الاقتصادي و الكتلة النقدية معدل التضخم مؤشر الانفتاح التجاري بحيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية بوجود علاقة تكامل بين المتغيرات و اثر سلمي غير معنوي في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي و الكتلة النقدية و الانفتاح التجاري و وجود اثر سلمي معنوي و غير معنوي في المدى الطويل و القصير بين النمو الاقتصادي و التضخم , اثر ايجابي معنوي المتأخر بفترة الابطاء واحدة في المدى القصير بين النمو و الانفتاح التجاري و اثر سلمي معنوي في المدى القصير بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي.³

12. جمال دقيش, الطيب مزوري 2021 :

الدراسة هدفت الى تحليل و قياس اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2016 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL و باستعمال المتغيرات المستقلة الكتلة النقدية سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار الامريكي درجة الانفتاح التجاري الاستثمار الاجنبي المباشر معدل التضخم و مؤشر التحرير المالي المتغير العشوائي حيث توصلت النتائج الى وجود علاقة تكامل طويلة الاجل بين مؤشر التحرير المالي و النمو الاقتصادي في المدى القصير و الطويل من خلال معامل تصحيح الخطأ.⁴

¹ محمد خربوش, احمد زغودي, فتحي بن لدغم , اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي لحالة الجزائر - المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية , المجلد 03 - العدد 02 (2017) ص 67-79

² بوشنتوف نوال, فتان الطيب, اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دفا تر ميكاس - العدد 1- المجلد 15 (2019) ص 95

جمال دقيش , الطيب مزوري, اثر التحرير المالي على النمو Kaopen دراسة قياسية, مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة - المجلد 06- العدد 02 (2021) ص 337-350³

الاقتصادي في الجزائر في ظل استخدام مؤشر

المبحث الثاني: الدراسات الاجنبية

➤ دراسة زيان نورة 2018_2019

تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل تاثير تطبيق سياسات التحرير المالي في الجزائر خلال الفترة 1980_2015 باستخدام نموذج التحليل بالمركبات الاساسية ACP نموذج تحليل بيانات بانل ARDL و باستعمال المتغيرات التالية المتغير المفسر النمو الاقتصادي المتمثل في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي الاسعار الثابتة و المتغيرات الانفاق الحكومي, مخزون راس المال المادي معامل الانفتاح التجاري مؤشرات التحرير المالي القروض المقدمة للقطاع الخاص الوساطة المالية تحرير حساب راس المال الاستثمار الاجنبي المباشر مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي و معدل التضخم حيث توصلت النتائج الى ان سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر لم يكن لها اثر ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي, الظروف الامنية الغير مستقرة و انتشار الفساد قلل من فعالية سياسة التحرير المالي في تحقيق نمو اقتصادي المنشود من خلال استخدام طريقة التحليل بالمركبات الاساسية تبين وجود تقارب بين افراد العينة الكلية للدراسة خلال الفترة المدروسة مما يدل تشابه الخصائص الاقتصادية بين هذه الدول حيث كشفت الازمات المالية التي ضربت دول جنوب شرق اسيا و امريكا اللاتينية عن الجوانب السلبية لسياسة التحرير المالي.¹

➤ بشرول فيصل 2019

تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (المغرب, تونس, الجزائر) خلال الفترة 1990_2017 باستخدام نموذج بيانات بانل و باستعمال المتغيرات التالية: المتغير التابع النمو الاقتصادي المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي, اجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص, اجمالي القروض المقدمة من طرف القطاع المالي, الانفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي, الانفاق العمومي و معدل التضخم معدل الانفتاح التجاري حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة في المدى الطويل تشير الى وجود اثر موجب لمتغير القروض المقدمة من طرف القطاع

¹ زيان نورة, اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية و مقارنة مع بعض الدول النامية, خلال الفترة 1980_2015, دكتورا في العلوم الاقتصادية, جامعة الجلفة, نوقشت 2019, صص 160_161

المالي و المعروض النقدي كان له تأثير سلبي في المدى بينما مؤشرات التحرير المالي لم يكن لها اي تأثير على النمو الاقتصادي.¹

➤ كبير مولود 2021

تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر و بعض الدول العربية خلال الفترة 1990_2018 باستخدام نموذج PANALE DATA ANALYSIS و باستعمال المتغيرات التالية حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدولة, لوغاريتم الانفتاح التجاري, لوغاريتم الائتمان الممنوح للخواص, لوغاريتم معدل عرض النقود للدولة حيث توصلت النتائج الى وجود علاقة موجبة وذات دلالة احصائية معنوية بين كل من عاملي المعروض النقدي, الائتمان الخاص الممنوح للقطاع الخاص, و معدل الانفتاح التجاري الى النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة.²

➤ يونس شميصة, بو عبد الله علي 2022

تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل اثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دولة الاردن خلال الفترة 1990_2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL و باستعمال المتغيرات الاتية معدل النمو كمتغير تابع والمعرض النقدي الى الناتج المحلي, نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص, القيمة السوقية, نسبة حجم التداول حيث توصلت الدراسة الى وجود اثر ايجابي ذو معنوية لمعدل التداول على النمو الاقتصادي و وجود اثر سلبي ذو معنوية لمؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل.³

➤ حسيب سهيلة و صلاح الدين 2021

¹ بشرولفيصل, اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (المغرب , تونس , الجزائر) دراسة قياسية خلال الفترة 1990_2017

,مجلة المالية و الاسواق ,نشرت 2019ص 267

² كبير مولود, اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر و بعض الدول العربية دراسة قياسية باعتماد PANAL DATA ANALYSIS للفترة

1990_2018 نشرت 2021 ص 36

³ يونس شميصة, بو عبد الله علي اثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الاردن نمذجة قياسية في اطار مقارنة ARDL خلال الفترة

1990_2020 مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير نشرت 2022 ص 249_250

تهدف الدراسة الى قياس و تحليل تاثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة 1990_2018 باستخدام نموذج بانل و نموذج التأثيرات العشوائية و نموذج التأثيرات الثابتة و باستعمال المتغيرات الاتية نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع معدل الفائدة للايداع الحقيقي, مؤشر تحرير الاسواق المالية, الاستثمار الاجنبي, معدل الانفتاح التجاري, المعروض النقدي, الائتمان الخاص, مؤشر تحرير حساب راس المال كمتغيرات مستقلة حيث توصلت الدراسة الى عدم وجود اثر

لمتغيرات التحرير المالي الداخلي على النمو الاقتصادي لدول العينة في المدى القصير وفي المدى الطويل يؤثر ايجابا كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الاجنبي على معدل النمو الاقتصادي لدول العينة اما مؤشر KAOPN و مؤشر تحرير الاسواق المالية لم يكن لهما اي اثر على معدلات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل.¹

➤ زعيتري صارة و زيان نورة 2020

تهدف هذه الدراسة الى قياس وتحليل اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا خلال الفترة 1980_2017 باستخدام نموذج بانل و باستعمال المتغيرات التالية مستوى حصة الفرد من اجمالي الناتج الحقيقي كمتغير تابع و لوغاريتم الاستثمار الاجنبي, لوغاريتم القروض, لوغاريتم النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة هيكلية على المدى البعيد و وجود علاقة طردية بين تحرير حساب راس المال و النمو الاقتصادي.²

➤ سبكي وفاء و بوروشة كريم 2018

تهدف هذه الدراسة الى قياس تحليل اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي لدول المينا خلال الفترة 2015_ باستخدام نموذج PANEL DATA و باستعمال المتغيرات التالية: نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع و مؤشر عرض النقود, القروض الممنوحة للقطاع الخاص, معدل التضخم السنوي, الاستثمار الاجنبي المباشر حيث توصلت الدراسة الى وجود اثر جوهري و ايجابي لمتغير عرض النقود على معدل النمو بينما هناك اثر

¹حسيب سهيلة, صلاح الدين, دراسة قياسية لتاثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي خلال الفترة 1990_2018

اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة ميلة نشرت 2018 صص 308_309

²زعيتري صارة, زيان نورة, دراسة قياسية لاثار التحرير المالي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط و دول شمال افريقيا خلال الفترة 1980_2017 جامعة الجزائر, مجلة افاق العلوم, المجلد 05/ العدد 02(2020) صص 277

سليبي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص على معدل النمو و الاستثمار الاجنبي و معدل التضخم لم يؤثر على معدل النمو الاقتصادي¹

➤ باريك مراد, بلحشر عائشة 2022

تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل اثر التحرير المالي و التجاري على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة 1990_2020 باستخدام متجهات الانحدار الذاتيلبيانات بانل و باستعمال المتغيرات التالية : سعر الصرف الحقيقي, فروق الانتاجية, التحرير التجاري, النفقات بالحكومية و صافي الاصول الخارجية حيث توصلت الدراسة

الى وجود اثر ايجابي و الاثر الاكبر كان للتحرير التجاري اكثر منه للتحرير المالي بسبب ضعف النظام المصرفي و المالي في دول العينة.²

➤ فاطمة فوقة, سعاد الميلودي 2023 :

تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا (MENA) خلال الفترة 2006_2020 و باستعمال بيانات بانل و طريقة المربعات الصغرى المصحح كليا و باستخدام المتغيرات التالية , نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي, نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص, نسبة القيمة السوقية الاجمالية لاسواق الاسهم, نسبة السيولة, اجمالي تكوين راس المال, الانفتاح التجاري حيث توصلت الدراسة الى وجود اثر سليبي و معنوي في المدى الطويل للائتمان و نسبة السيولة على معدل النمو الاقتصادي و القيمة السوقية لها تاثير ايجابي و معنوي على النمو الاقتصادي.

¹ بوروشة كريم, اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من دول MENA باستخدام معطيات البانل خلال الفترة 1990_2015) مجلة دفاتر الاقتصادية نشرت 2018 ص ص 416) سبكي وفاء,

² باريك مراد, بلحشر عائشة اثر التحرير المالي و التجاري على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي دراسة قياسية باستعمال متجهات الانحدار الذاتي لبيانات بانل, مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية المجلد 06/ العدد 01 (2022) ص ص 567_568 باريك مراد, بلحشر عائشة اثر التحرير المالي و التجاري على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي دراسة قياسية باستعمال متجهات الانحدار الذاتي لبيانات بانل, مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية المجلد 06/ العدد 01 (2022) ص ص 567_568

² فاطمة فوقة, سعاد الميلودي, التطور المالي و النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا دراسة قياسية خلال الفترة (2006_2020) جامعة الشلف, مجلة ابعاد اقتصادية, المجلد 13 العدد 01 2023 ص ص 36_37

المبحث الثالث: المقارنة بين الدراسات الحالية و الدراسات السابقة

المطلب الاول: اوجه التشابه :

من حيث	الدراسات السابقة	الدراسات الحالية
المهدف	قياس متغيرات و مؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي	قياس اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي
المتغيرات	النمو الاقتصادي كمتغير تابع ونفس المتغيرات المستقلة زيادة على ذلك : معدل التضخم و الانفاق الحكومي, مؤشر KAOPEN.	النمو الاقتصادي كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة: المعروض النقدي, الاستثمار الاجنبي, معدل الفائدة, الانفتاح التجاري, الائتمان المقدم للقطاع الخاص
الدراسة	دراسة قياسية	دراسة قياسية

المطلب الثاني: اوجه الاختلاف:

من حيث	الدراسات السابقة	الدراسات الحالية
العينة	- دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا (مصر, تونس, عمان, قطر, السعودية, الامارات, الكويت) - دول المغرب العربي (ليبيا, موريتانيا, المغرب, تونس, الجزائر) - دول المينا و الاردن	دولة الجزائر
الفترة	2021-1970	2023-1990
النموذج	__ نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة __ نموذج الاثر العشوائي و الثابت لبيانات بانل __ طريقة المربعات الصغرى Panel Data Method __	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسات السابقة التي تطرقنا لها في هذا الفصل يتضح ان موضوع التحرير المالي واثره على النمو الاقتصادي يشهد اهتماما معتبرا من طرف الباحثين حيث تنوعت المقاربات و النماذج المستخدمة و مؤشرات التحرير المالي المستخدمة مما يعكس تعدد الرؤى و ثراء الادبيات حول هذا الموضوع حيث تبين من هذه الدراسات خاصة الجزائرية ان هذا الموضوع لا يزال يطرح اشكاليات متعددة تستدعي المزيد من البحث و التحليل .

الفصل الثالث:

الاطار التطبيقي لاثـر التحرير المالي على النمو الاقتصادي

تمهيد

عقب الاستقلال اعتمدت الجزائر على استراتيجية اقتصادية تعتمد على مفاهيم مثل الكبح المالي هيمنة القطاع العام خضاع القطاع الخاص لمجموعة من القيود و الضوابط كما قامت بتوجيه الائتمان كل هذه العوامل ادت الى تدني حجم الموارد المالية و ارتفاع مقدار العجز في ميزان المدفوعات مما انعكس سلبا على معدل النمو الاقتصادي لتلك الفترة الامر الذي دفع بالسلطات الى اتخاذ تدابير و اجراءات طارئة اولها الاستعانة بصندوق النقد الدولي الذي تبنا سياسة التحرير المالي التي جاء بها كل من MCKINNON AND SHAW حيث اجبرت السلطات على تبني سياسة التحرير المالي بعد القصور الذي شمل على مختلف قطاعات الدولة الاقتصادية و المالية من خلال الاصلاحات الهيكلية و التنظيمية. سنتطرق في هذا الفصل الى :

المبحث الاول: واقع سياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر 1990_2023

المطلب الاول: واقع سياسة التحرير المالي في الجزائر

المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين التحرير المالي على النمو الاقتصادي

المبحث الاول : واقع التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 _ 2023**المطلب الاول : واقع التحرير المالي في الجزائر**

بعد ان اتبعت الجزائر سياسة التحرير المالي و تفعيل النظام المالي و المصرفي انعكس هذا الامر في قانون النقد و القرض 90_10 حيث يعتبر من القوانين و التشريعات الاساسية للاصلاحات كما انه قام بتحديث النظام المصرفي و تكييفه مع الاحتياجات التي يملها السوق و الواقع الاقتصادي العالمي الجديد حيث نص على تدابير جوهرية منها :

✓ استقلالية البنك المركزي عن الخزينة لعمومية و تكليفه بادارة السياسة النقدية بعد اجراء تعديلات تتماشى

مع مسؤولياته وسمي ببنك الجزائر

✓ انشاء مجلس النقد و القرض مهمته صياغة سياسات القرض و النقد الاجنبي و الاشراف على متابعة الدين

الخارجي يرأسه محافظ بنك الجزائر و يضم نوابه الثلاث و ثلاثة مندوبين عن الحكومة

✓ توحيد معاملة بين المؤسسات العامة في مجال القروض

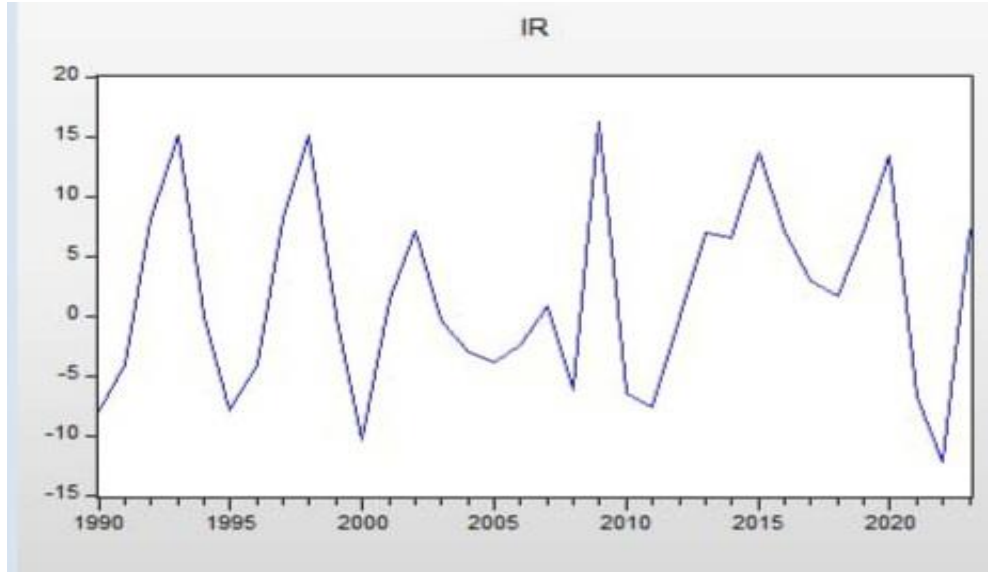
منذ ان اتبعت الجزائر سياسة التحرير المالي بهدف اصلاح و تفعيل نظامها المالي و المصرفي قد شهدت الجزائر خلاله

تطورات في المؤشرات المالية و الاقتصادية وهذا ما سنناقشه خلال الفترة 1990_2023

1. تطور معدلات الفائدة الحقيقية 1990_2023

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
حقيقي	90.7 -	00.4 -	10.8	10.15	10.0 -	90.7 -	-00.4	10.8
سنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حقيقي	10.15	10.0 -	30.10 -	40.1	10.7	30.0 -	10.3 -	90.3 -
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الحقيقي	50.2 -	80.0	20.6 -	20.16	50.6 -	60.7 -	00.0	00.7
سنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حقيقي	50.6	70.13	10.7	90.2	70.1	10.7	30.13	80.6 -
السنوات	2022	2023						
الحقيقي	-20.12	30.7						

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي



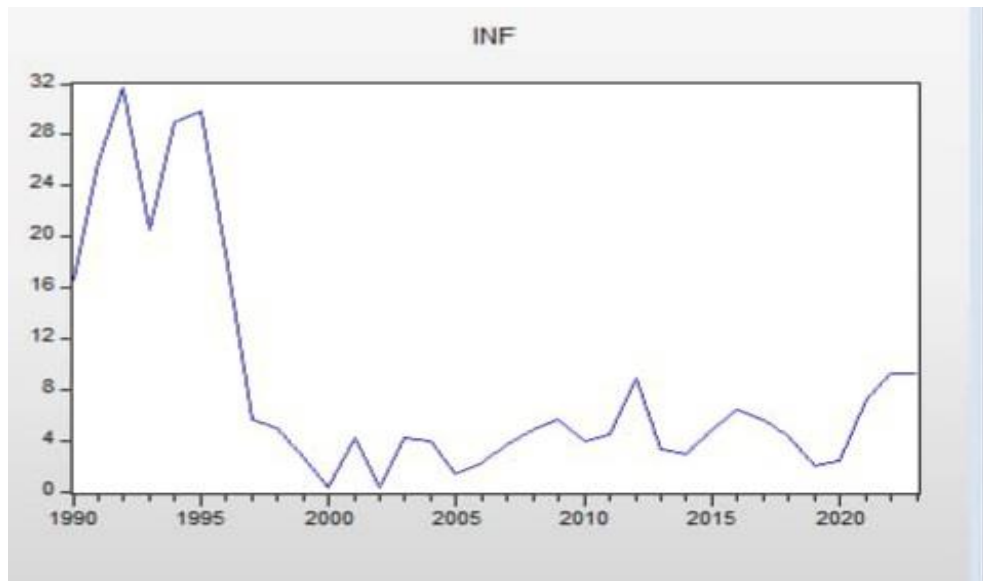
نلاحظ من خلال الجدول ان معدلات الفائدة خلال الفترة 1990_1991 ان معدل الفائدة الحقيقي كان سالبا من (7.90 -) الى (4.00 -) % مما يعكس وجود تضخم مرتفع ثم ارتفع الى 15.10 % سنة 1993 لينخفض مجددا 8.10 خلال سنة 1997 سجل معدل الفائدة الحقيقي معدل ايجابي يعكس تحسنا اقتصاديا نسبيا لينخفض مجددا سنة 2000 الى 10.30 مما يشير الى موجة تضخم قوية خلال السنوات اللاحقة كانت قيم متذبذبة حتى ارتفعت سنة 2009 الى 16.20 مما قد يشير الى انخفاض التضخم, لتعاود الانخفاض خلال الفترة 2010-2011.

من 2013 الى 2015 معدلات ايجابية وصلت 13.70 مما يشير الى استقرار نقدي و تحسن في معدلات الفائدة , خلال 2019_2020 بلغ معدل الفائدة الحقيقي 13.30 بسبب جائحة كوفيد - 19 و انخفاض التضخم خلال الفترة وانخفاض التضخم اما في الفترة 2021 تراجع معدل الفائدة الاسمية الى 6.80 بسبب سياسات النقدية التوسعية لمواجهة تداعيات كورونا خلال الفترة 2022-2023 ارتفع مجددا الى 12.20 مما يعكس تراجع مستويات التضخم

2- تطور معدلات التضخم خلال 1990_2023

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
INF	70.16	90.25	70.31	50.20	00.29	80.29	70.18	70.5
سنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
INF	00.5	60.2	30.0	20.4	40.1	30.4	00.4	40.1
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
INF	30.2	70.3	90.4	70.5	90.3	50.4	90.8	30.3
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
INF	90.2	80.4	40.6	60.5	30.4	00.2	40.2	20.7
السنوات	2022	2023						
INF	30.9	30.9						

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي



شهد معدلات 1990-1996 يبين الشكل الموالي واقع التضخم في الجزائر حيث نلاحظ من

تضخم مرتفعة بسبب انهيار اسعار النفط في الثمانينيات بلغت اقصى قيمة اثناء فترة الدراسة سنة 1992 حيث بلغت 70.31 ثم باءت الانخفاض التدريجي بسبب ضبط الدولة لانفاقها العام هذه الاحصائيات تبين فشل او عدم فاعلية السياسات النقدية خلال تلك الفترة اما 1997 الى 2000 بدأت القيم بالانخفاض التدريجي بلغت ادنى قيمة القيم بالانخفاض وهذا راجع الى برنامج الاصلاح الهيكلي 0.30 في 2000 التدريجي بلغت ادنى قيمة 2000 في 0.30 وهذا راجع الى برنامج الاصلاح الهيكلي كانت كاستجابة لصندوق النقد الدولي من خلال التحكم في الاسعار و مستويات العرض النقدي ثم بدأت القيم بالتذبذب حتى سجلت اعلى قيمة بلغت 70.5 سنة

2009 بسبب التضخم المستورد الفترة بسبب ارتفاع اسعار المنتجات المستوردة 2012 بلغت قيمة التضخم اعلى مستوياتها خلال السنوات الاخيرة حيث بلغت 90.8 بسبب ضعف القدرة الشرائية امام مستويات التنمية و الاصدار النقدي الكبير دون زيادة في الانتاج الحقيقي الا انها انخفضت سنة 2014 بنسبة 90.2 الا انها ارتفعت مجددا في سنوات 2015-2017 سجلت اعلى قيمة خلال سنة سجلت اعلى قيمة خلال سنة 2016 بلغت 40.6 بسبب اختلالات نقدية سجل استقرارا نسبيا سنتي 2019-2020 ليرتفع مجددا السنوات الاخيرة بسبب تآثر الاقتصاد بجائحة كورونا خلال سنة 2020 وهذا راجع سياسات النقدية توسعية لتعويض اثارها .

سنة بسبب سياسات النقدية توسعية لتعويض اثار جائحة كورونا سنة 2021 اما 2022 _ 2023 بلغ معدل التضخم 9.30 راجع لضعف قيمة الدينار الجزائري و ارتفاع اسعار السلع الدولية تضخم مستورد.

الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي CP/GDP

3- الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي CP/GDP

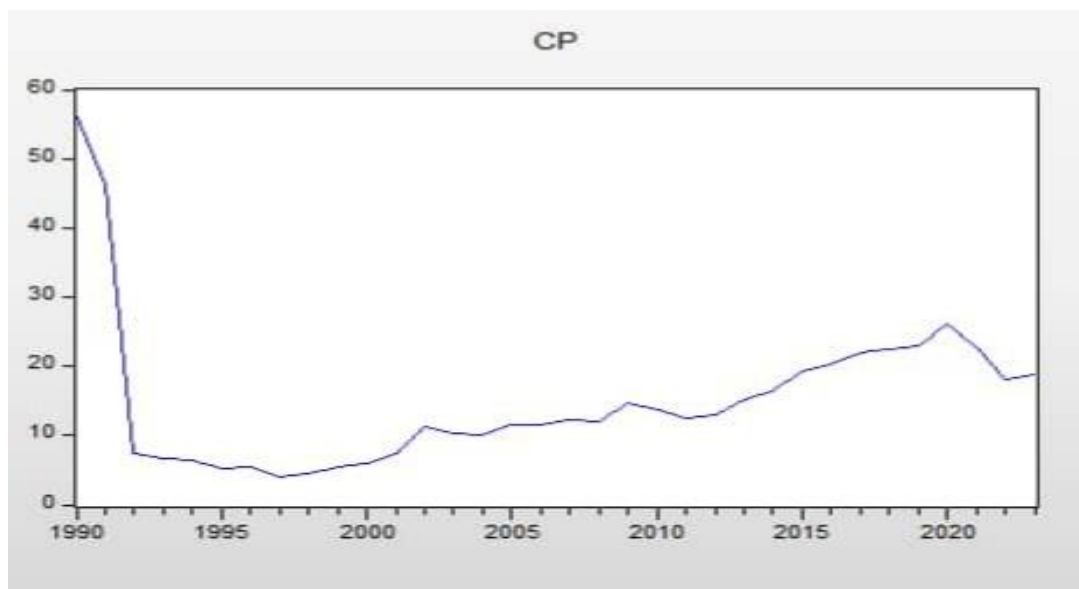
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
CP/GDP	10.56	30.46	30.7	60.6	50.6	20.5	40.5	90.3
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
CP/GDP	60.4	40.5	00.6	40.7	30.11	40.10	20.10	50.11
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
CP/GDP	50.11	30.12	10.12	80.14	80.13	60.12	90.12	10.15
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
CP/GDP	40.16	20.19	30.20	90.21	40.22	90.22	10.26	70.22
السنوات	2022	2023						
CP/GDP	20.18	90.18						

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول هبوط حاد في نسبة الائتمان وهذا بعدا انطلاق الاصلاحات المالية, بحيث عرف ادنى مستوى في سنة 1997 بنسبة 3,90%, فقد شهد تحسن تدريجي مع التذبذب مابين الانخفاض و الارتفاع من بداية سنة 2002, خلال العشر سنوات الموالية ظل المؤشر بالتقريب ثابتا, وبدا بالتحسن في العشرية الثانية, ثم ارتفع في السنوات اللاحقة حيث سجل نسبة 15,10% في سنة 2013 واستمر في الارتفاع الى غاية 2019 وهذا راجع الى الاصلاحات المالية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مشاريع دعم و تشغيل الشباب.

ففي سنة 2020 تأثرت الجزائر اثر جائحة كورونا مما اثر على الوضع المالي, سجل انخفاض في النسبة بحيث سعت الحكومة الى تحفيز الاقتصاد من خلال القروض المصرفية للقطاع الخاص.

نسبة الائتمان المقدم في سنة 2023 ظلت متذبذبة متجهة الى التحسن النسبي مع مرور الوقت, على ان الجزائر مزالت تواجه تحديات مثل القيود المالية وحتى القانونية



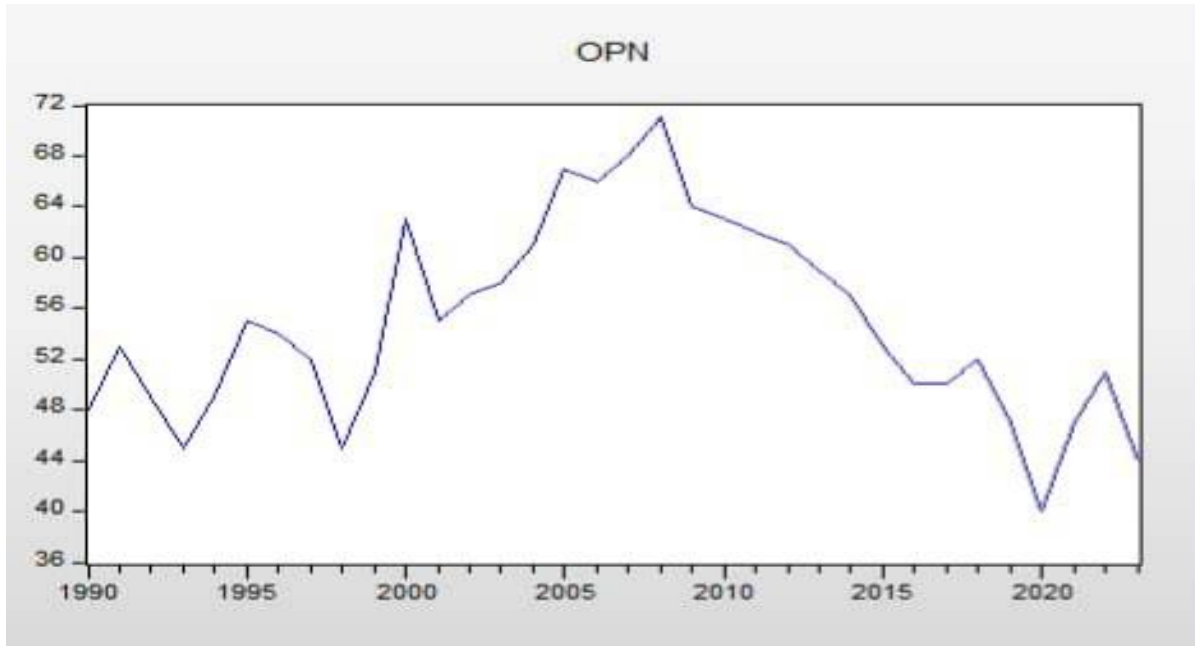
1. الانفتاح التجاري (% OF GDP) TRADE

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
open	48	53	49	45	49	55	54	52
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
open	45	51	63	55	57	58	61	67
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
open	66	68	71	64	63	62	61	59
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
open	57	53	50	50	52	47	40	47
السنوات	2022	2023						
open	51	44						

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ان مؤشر الانفتاح التجاري شهد تذبذب المعدلات من الارتفاع الى الانخفاض خلال فترة 1990-1999. بنسب تتراوح ما بين 48 الى 53%.

في سنة 2000 ارتفع المؤشر بنسبة 61% وهذا راجع الى ارتفاع اسعار النفط وتبني الجزائر سياسات جمركية. خلال الفترة 2010 الى 2018 تبين ان هناك انخفاض في المعدل بسبب انخفاض اسعار النفط نتيجة ازمة 2014 و فرض القيود على الاستيراد لحماية السوق المحلية ففي فترة 2020 الى غاية 2023 تراوحت مؤشرات الانفتاح التجاري بين 40 الى 41 بحث اثرت جائحة كورونا على حركة التجارة بالجزائر, تبين ان هناك تحسن في معدلات الانفتاح التجاري نتيجة الاصلاحات الهيكلية

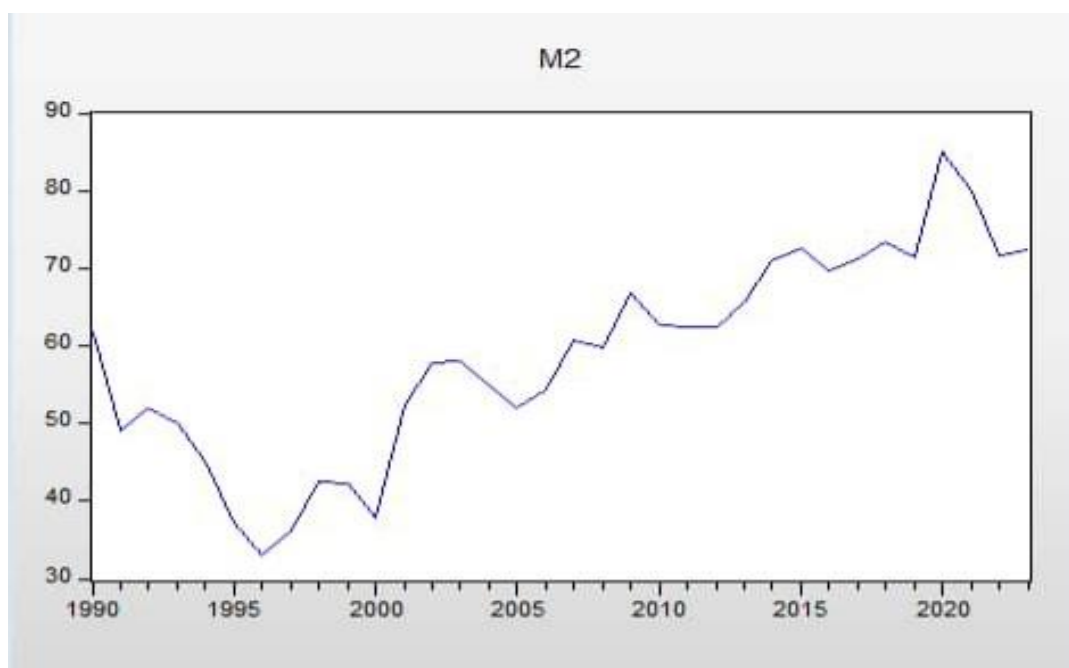


2. الكتلة النقدية الى الناتج المحلي الاجمالي M2/GDP (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
---------	------	------	------	------	------	------	------	------

10.36	00.33	20.37	30.45	10.50	90.51	10.49	80.61	M2/GDP
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
90.51	00.55	00.58	90.57	40.52	80.37	20.42	40.42	M2/GDP
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
50.65	50.62	40.62	60.62	80.66	70.59	70.60	50.54	M2/GDP
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
80.79	90.84	50.71	30.73	10.71	80.69	60.72	00.71	M2/GDP
						2023	2022	السنوات
						30.72	60.71	M2/GDP

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي



نلاحظ من الجدول انه خلال 1990 بلغت نسبة المؤشر مستويات مرتفعة 80.61 ثم تنخفض الى نسبة 49.10 لترتفع مجددا خلال السنوات اللاحقة وهذا راجع لتطبيق سياسة نقدية صارمة مفروضة من صندوق النقد الدولي خلال التعديلات الهيكلية التي اقامتها الدولة ليشهد انخفاضا ملحوظا خلال السنوات 1995_1997 قد يكون راجع لسياسات نقدية

تقشفية حيث بلغت ادنى قيمة خلال هذه السنوات 33.00 اما خلال سنوات 2000 يشهد هذا المؤشر زيادة ملحوظة خلال السنوات زيادة ملحوظة خلال السنوات 2001-2003 حيث بلغت اقصى قيمة خلال هذه السنة 58.00 وقد يكون راجع الى ارتفاع اسعار ازيادة في حجم نفقات الدولة.

خلال السنوات من 2004-2013 شهدت هذه الفترة ارتفاعا طفيفا ثم انخفاضاً لتعود الى الارتفاع التدريجي و بلغت اقصى قيمة سنة 2009 بنسبة 66.80 لتشهد السيولة ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الاخيرة حيث سجلت اقصى قيمة لها سنة 2020 بنسبة 84.99 مما يعكس سياسات نقدية توسعية بعد جائحة كورونا ثم تراجع طفيف خلال ثم تراجع طفيف خلال سنتي 2022_2023

المطلب الثاني : واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال الجدول ادناه سوف نتطرق الى تطور معدلات النمو الاقتصادي وفق الفترة من 1990 الى 2023 مع تفسير النتائج كالتالي:

من خلال البيانات السابقة نلاحظ ان النمو الاقتصادي في الجزائر شهد معدلات سلبية في بداية التسعينات حوالي

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	معدل النمو الاقتصادي
1990	-0.80	2009	1.20
1991	1.20	2010	4.80
1992	1.80	2011	3.00
1993	-2.10	2012	2.40
1994	-0.90	2013	2.60
1995	3.80	2014	4.10
1996	4.10	2015	3.20
1997	1.10	2016	3.90
1998	5.10	2017	1.50
1999	3.20	2018	1.40
2000	3.80	2019	0.90
2001	3.00	2020	-5.00
2002	5.40	2021	3.80
2003	6.50	2022	3.60
2004	4.50	2023	4.10
2005	5.40		
2006	2.90		
2007	3.10		
2008	2.50		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

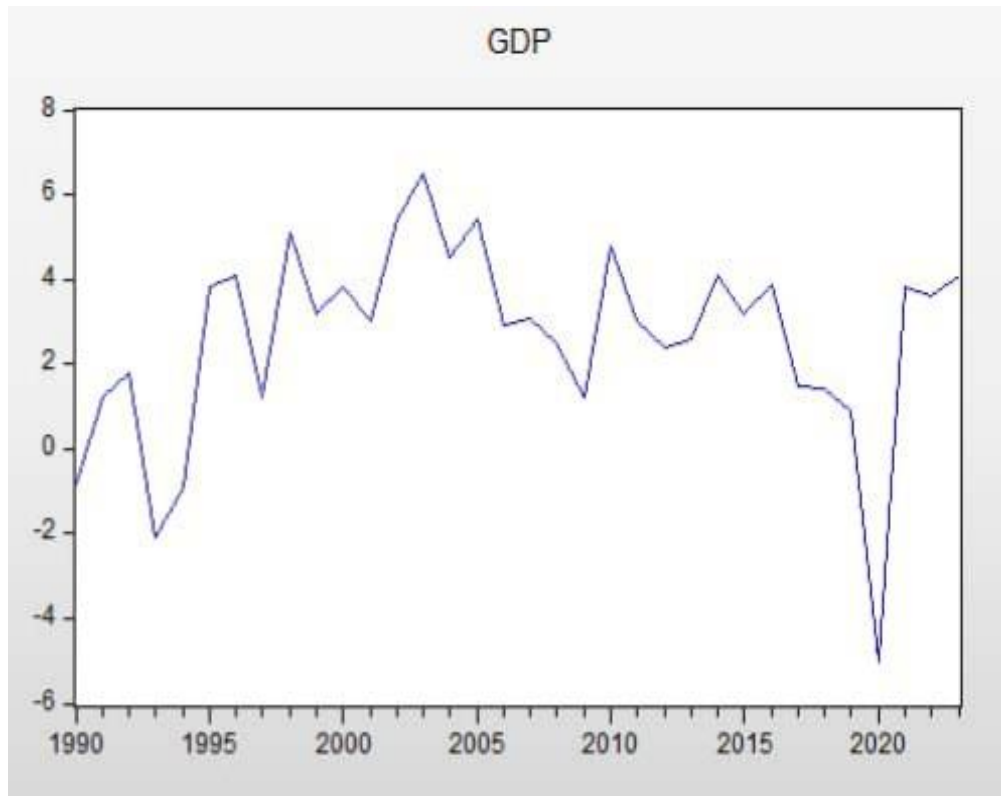
من 1990_1994 و ذلك راجع الى الركود الاقتصادي نتيجة انهيار اسعار البترول و الاثار السلبية التي خلفتها
ازمة 1986 بحيث انخفضت حصة الفرد الجزائري من الناتج المحلي الاجمالي من 1856 دولار امريكي في سنة
1993 الى 1542

دولار امريكي في 1994 بنسبة 16,91 % مع الوضع الامني و الاجتماعي الذي شهدته البلاد
لقد تمكنت الجزائر للعودة الى النمو الاقتصادي الايجابي من سنة 1995 الى 1998 وذلك راجع الى توسع
صادرات النفط , وكذلك تنفيذ الحكومة الجزائرية برنامج التعديل الهيكلي في فترة 1995_1998 و الذي ساهم في

استقرار الاقتصاد الوطني مع تحسين معدلات النمو الحقيقي بحيث شمل هذا البرنامج مجموعة من الاجراءات هدفت الى تحسين ادارة المالية العامة ,تحسين النظام الضريبي و المالي جذب الاستثمارات الاجنبية و تحرير سعر صرف الدينار الجزائري ,فقد تحسن النمو الاقتصادي بشكل كبير في الجزائر بفضل الاصلاحات الهيكلية ففي سنة 2003 سجل النمو الاقتصادي اعلى معدل بنسبة 6,20 بسبب ارتفاع سعر المحروقات في اسواق النفط العالمية .بعد هذه السنة شهد النمو الاقتصادي انخفاض و تذبذب في المعدلات بحيث بلغ في سنة 2009 نسبة 1,20 وفي سنة 2017 نسبة 1,50 و هذا بسبب الاعتماد الكبير على ايرادات المحروقات التي تجعله مرتبطا بتقلبات سوق النفط العالمية مع دخول منافسين جدد في الاسواق النفطية الخاصة بالغاز الطبيعي

في سنة 2020 لقد واجه اقتصاد الجزائر تحديات كبيرة وهذا بسبب جائحة كورونا COVID-19 على الاقتصاد العالمي و المحلي بحيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 5,00%- كان سلبا بشكل كبير بحيث خلف انخفاض في اسعار النفط و الاغلاق العام و الحجر الصحي على الانشطة , كذلك تراجع في الاستثمارات خاصة المحلية و الاجنبية وهذا ادى الى عجز في الميزانية.

شهد النمو الاقتصادي في سنة 2023 ارتفاع ملحوظ بنسبة تتراوح بين 4,10%, وهذا راجع الى الاداء في القطاعات الغير النفطية و قطاعات المحروقات



المبحث الثاني : الدراسة القياسية للعلاقة بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر و هذا باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة المتباطئة خلال الفترة من 1990_2023.

المطلب الاول : بناء النموذج القياسي

1- البيانات المستخدمة في تقدير النموذج:

البيانات المستخدمة في تقدير العلاقة بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر هي بيانات سنوية خلال الفترة (1990-2023) وقد تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي.

2- التعريف بالمتغيرات المستعملة في الدراسة:

اعتبرنا في هذه الدراسة ان المتغير التابع هو النمو الاقتصادي و المتغيرات المستقلة هي: المعروض النقدي و الائتمان المقدم للقطاع الخاص, الانفتاح التجاري و الاستثمار الاجنبي و معدل الفائدة.

بحيث ان:

- GDP: نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي
- M2: الكتلة النقدية
- FDI:الاستثمار الاجنبي
- OPN: مؤشر الانفتاح التجاري
- CP: الائتمان المقدم للقطاع الخاص (نسبة للناتج المحلي)
- IR: سعر الفائدة الحقيقي
- C: حد ثابت

3_ فرضية البحث:

سوف نقوم بصياغة الفرضيات الخاصة بدراستنا وذلك لاختبارها في الاخير و هي كالتالي:

❖ الفرضية الاولى: تحرير المتغيرات المالية لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

❖ الفرضية الثانية: تحرير المتغيرات المالية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي

_ النموذج المستخدم :

يمكن وضع النموذج القياسي كما هو موضح كالآتي:

$$PIB=C+C1*FDI - C2*IR +C3*M2 +C4*OPN -C5*CP+ ET$$

المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

كاول مرحلة نقوم بها هي اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بحيث هو شرط من شروط التكامل المشترك، فاختبارات جذور الوحدة تعد من اهم الطرق في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، و مع تعدد هذه الاختبارات الا اننا سوف نستخدم اختبارين هما اختبار Dickey- Fuller Augmented و كذا اختبار Pillip- Perron .

و نتائج هذه الاختبارات على متغيرات الدراسة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(1): نتائج اختبار الاستقرارية

Phillips Perron Test		ADF Test		القرار (الرتبة)	المتغيرات
الفرق الاول	عند المستوى	الفرق الاول	عند المستوى		
—	4.138617- (0.0028)	—	4.160158- (0.0027)	I(0)	GDP
6.688816- (0.0000)	1.017836- (0.7353)	6.046634- (0.0000)	1.017836- (0.7353)	I(1)	M2\PIB
7.156184- (0.0000)	2.064638- 0.2595	7.174362- (0.0000)	2.073674- (0.2560)	I(1)	FDI
—	7.274325- 0.0000	—	6.206089- 0.0000	I(0)	IR
—	4.410452- 0.0014	—	4.765332- 0.0005	I(0)	CP
6.583341- 0.0000	1.508647- 0.5169	6.567518- 0.0000	1.568797- 0.4869	I(1)	OPN

❖ مستوى معنوية عند 5%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

اظهرت نتائج دراسة الاستقرارية باستخدام اختبار (PP) و (ADF) على متغيرات الدراسة كما هو موضح في الجدول على ان:

متغيرات الدراسة حققت الاستقرار عند مستوى معنوية (0,05) و هذا يعني ان غياب جذر الوحدة في كل من (GDP) و (Ir) و (CP) ما يبين ان المتغيرات مستقرة في المستوى اما بالنسبة لكل من (opn) و (FDI) و (M2) فهي مستقرة في الفرق الاول و مستقرة في المستوى

2- اختبار التكامل المشترك bounds test:

الاختبار	القيم الحرجة	عدد المتغيرات المستقلة
F-ststistic	10.48734	5
	القيم الجدولية للحدود	
مستوى المعنوية	الحد الادنى I(0)	الحد الاعلى I(1)
%5	2.39	3.38

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

بالاعتماد على نتائج اختبار الحدود bounds test الموضحة في الجدول تبين ان قيمة فيشر الاحصائية المحسوبة بلغت "10.48734" و هي اكبر من القيمة الجدولية للحد الاعلى I(1) التي بلغت 3.38 وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة .

$$\text{Cointed} = \text{GDP} - (-2,6924 * \text{FDI} - 0,2891 * \text{IR} + 0,3089 * \text{M2} + 0,0121 * \text{OPN} + \text{ET})$$

3- تقدير العلاقة في المدى الطويل

المتغيرات المستقلة	المعلومات	الاحصائية t	الاحتمال
FDI	2.692373-	2.210644-	0.0472
IR	0.289144-	2.538082-	0.0260
M2	0.308855	2.792508	0.0163
Opn	0.012063	0.111963	0.9127
Cp	0.738207-	2.736086-	0.0181
C	4.266507-	0.940815-	0.3654

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول المتحصل عليه مايلي:

❖ وجود تأثير سلبي معنوي للاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل حيث كلما ارتفع الاستثمار بوحدة واحدة انخفض النمو ب 2.69 عند مستوى معنوية 5% ان هذه النتيجة لا تتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تفترض ان تدفق الاستثمار الاجنبي يعزز من النمو من خلال نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل يمكن تفسير هذا التناقض بخصوصية النشاط الاقتصادي في الجزائر حيث تتركز اغلب الاستثمارات في قطاع المحروقات الذي يتميز بكثافة راس المال وقلة التشغيل .

❖ وجود تأثير سلبي ومعنوي ايضا لمعدلات الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل بحيث كلما ارتفعت معدلات الفائدة بوحدة واحدة انخفض النمو الاقتصادي ب 0.28 وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي ترى ان ارتفاع اسعار الفائدة يرفع تكلفة الاقتراض مما يضعف الاستثمار وينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي.

❖ وجود تأثير ايجابي للكتلة النقدية على النمو الاقتصادي حيث كلما ارتفعت بوحدة واحدة ارتفع النمو ب 0.30 وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية بحيث كلما ارتفع حجم النقود المتداولة في السوق ساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع الاستهلاك و الاستثمار مما يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي .

❖ الانفتاح التجاري ليس له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة ما يعكس ضعف تنويع الصادرات الجزائرية .

❖ الائتمان الموجه للقطاع الخاص له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بحيث كلما ارتفع بوحدة واحدة انخفض النمو الاقتصادي ب 0.73% وهو معنوي عند 5% وهذه النتيجة تنافي النظرية الاقتصادية ويرجع ذلك لكون القروض لا توجه في مشاريع انتاجية فعلية مما يمنع حدوث اثر ايجابي على النمو الاقتصادي .

C تمثل المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي لكن لم يتم ادراجها في النموذج

4-تقدير العلاقة في المدى القصير : (نموذج تصحيح الخطأ ECM ARDL)

المتغير التابع	GDP	الاحصائية t	الاحتمال
المتغيرات المستقلة	المعلومات		
D(FDI)	0.480813	0.891261	0.3903
D(IR)	0.126663-	4.014310-	0.0017
D(M2)	0.092880-	-1.568890	0.1427
D(OPN)	0.277193-	4.789264-	0.0004
D(CP)	0.010589-	0.068757-	0.9463
Cointeq(-1)*	1.050295-	10.493666-	0.0000

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

معامل تصحيح الخطأ $cointeq(-1) = -1.050295$ وهو سالب ومعنوي عند 5 % حيث $prob = 0.0000$

مما يؤكد على وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة و يشير الى ان النمو الاقتصادي يعود الى التوازن بعد حدوث اي صدمة .

❖ من خلال النموذج نستنتج ان الاستثمار الاجنبي له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي لكنه غير معنوي مما يعني ان زياد الاستثمارات لا تؤثر على زيادة النمو الاقتصادي في المدى قصير وهذا يتنافى جزئيا مع النظرية الاقتصادية وقد يكون راجع لكون الاستثمارات موجهة لقطاعات غير منتجة مثل المحروقات .

❖ الإنفتاح التجاري يؤثر على النمو الاقتصادي تأثيرا سلبيا و معنوي وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية التي تعتبر الانفتاح التجاري محفز للنمو الاقتصادي قد يكون بسبب ضعف التنوع في النشاط الاقتصادي واعتماده على النفط في التجارة الخارجية او بسبب الاعتماد على الاستيراد اكثر من التصدير

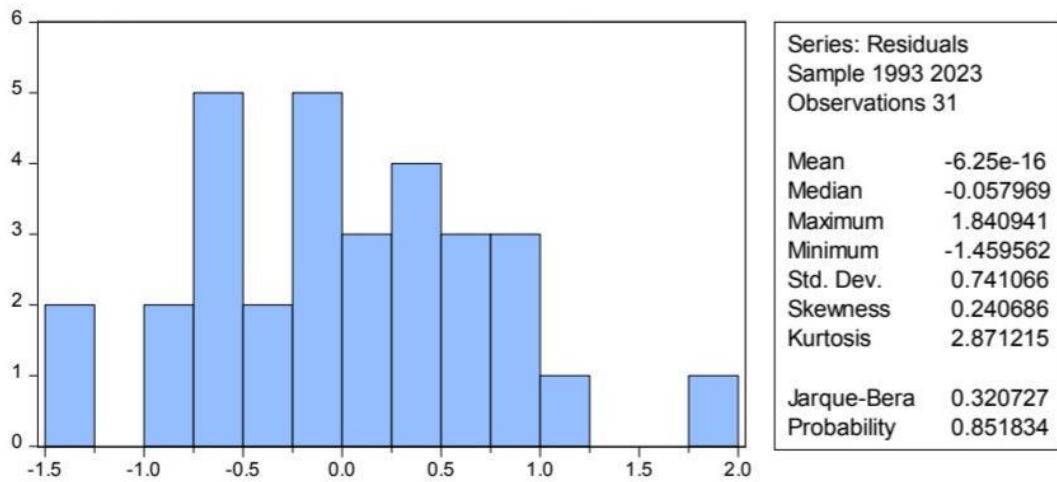
❖ الائتمان الموجه للقطاع الخاص له تأثير سلبيا غير معنوي على النمو الاقتصادي و هو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية التي ترى ان التمويل هو المحرك الاساسي لاي اقتصاد يمكن ارجاع هذا التناقض في الاقتصاد الجزائري الى عدد من المشاكل منها تمويل النشاطات غير الانتاجية او ضعف و عدم كفاءة المؤسسات الانتاجية

❖ يؤثر سعر الفائدة سلبيا معنويا و على النمو الاقتصادي في المدى القصير و هو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تشير الى ان ارتفاع سعر الفائدة يرفع من تكلفة الاقتراض ما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي في المدى القصير وهذا ما نلاحظه في الجزائر

❖ الكتلة النقدية له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي لكنه ليس معنوي مما يعني ان التغيرات في الكتلة النقدية لا تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير قد يكون هذا الاثر راجع الى غياب الانتاج المحلي او قد توجه الكتلة النقدية للاستهلاك بدل الاستثمار .

المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية للنموذج:

1 - اختبار Jarque bera للتوزيع الطبيعي:



من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews

- بما ان احتمال $\text{Jarque-Bera} = 0.851834$ وهو اكبر من 0.05 وعليه يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ورفض الفرضية البديلة وبالتالي النموذج مقبول احصائيا.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.714094	Prob. F(2,10)	0.5130
Obs*R-squared	3.874092	Prob. Chi-Square(2)	0.1441

2- اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط الذاتي:

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

حيث نلاحظ من الجدول ان $\text{prob.chi-square} = 0.1441$ وهي أكبر من :

0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي

- اختبار عدم ثبات التباين:

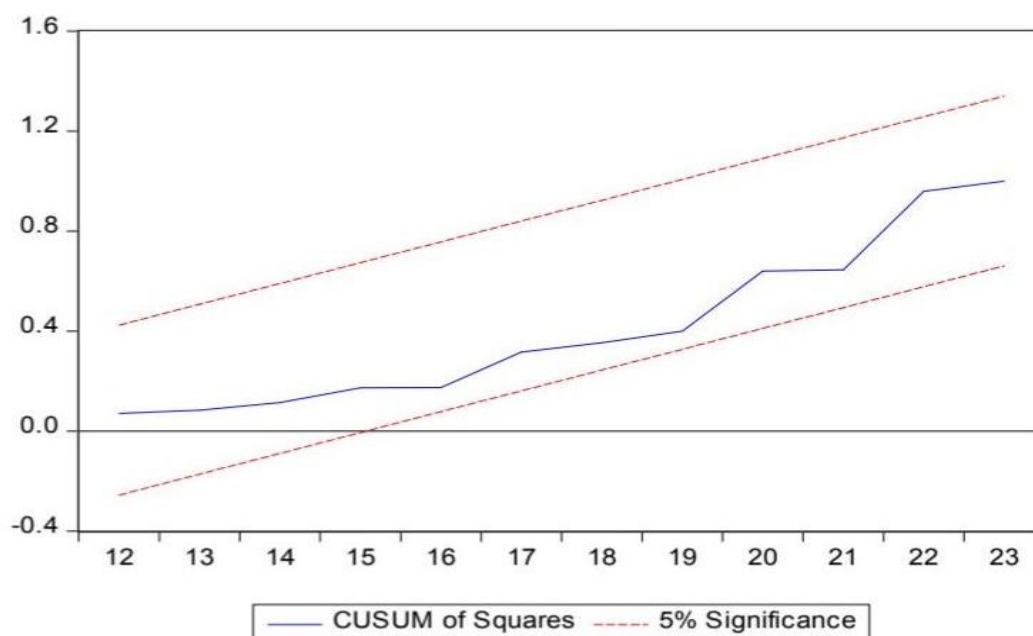
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.593028	Prob. F(1,28)	0.4477
Obs*R-squared	0.622209	Prob. Chi-Square(1)	0.4302

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

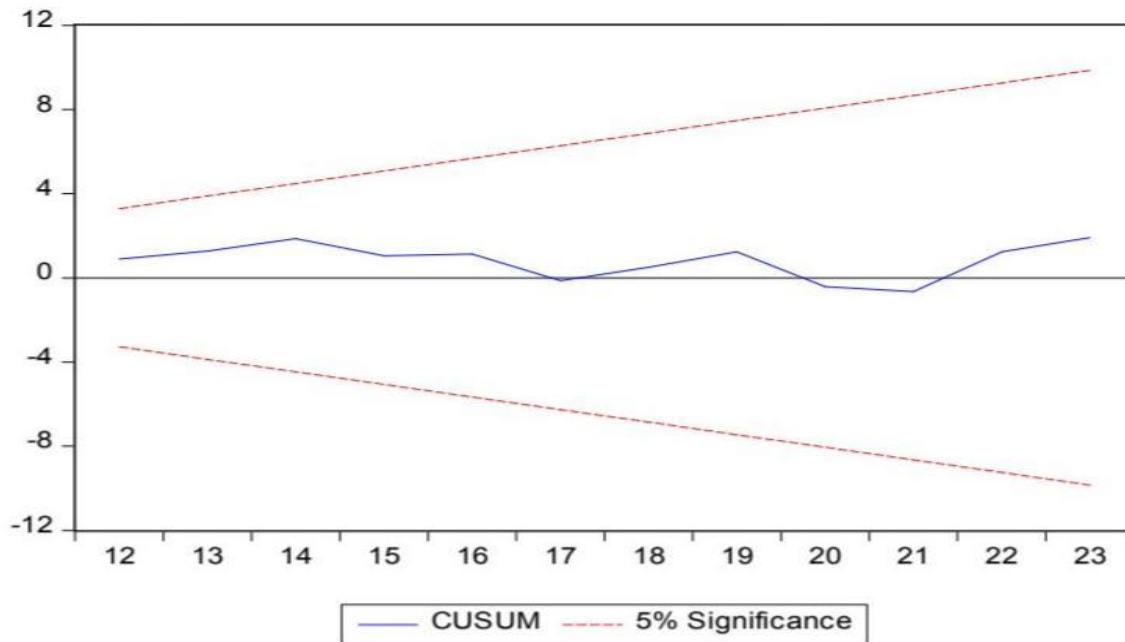
بما ان القيم الاحتمالية ل prob f و prob chi-square أكبر من 0.05 فاننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض

الفرضية العدمية وبالتالي عدم وجود مشكلة تباين غير متجانس في البواقي .

- اختبارات cusum و cusum of square :



من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9



❖ تشير نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج ان الرسم البياني في كلا الاختبارين **cusum** و **cusum squares** يقع داخل نطاق الحدود الحرجة عند معنوية 5% وهذا يعني ان نموذج مستقر عبر الزمن .

و بعد تقدير نموذج الدراسة توصلنا الى:

✓ معامل تصحيح الخطأ كان سالبا ومعنويا عند مستوى دلالة 5 % مما يدل على وجود تعديل تدريجي نحو التوازن بعد حدوث اي صدمة.

✓ وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي حيث ان زيادة الاستثمار الاجنبي ب 1% يؤدي الى انخفاض وتراجع النمو الاقتصادي الى 2.69% .

✓ وجود علاقة عكسية بين معدلات الفائدة والنمو الاقتصادي حيث ان ارتفاع معدل الفائدة ب 1% يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي ب 0.289% بحيث ارتفاع معدلات الفائدة تؤثر سلبا على الاستهلاك والاستثمار مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي . وجود علاقة طردية غير معنوية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في المدى الطويل قد يكون راجع الى غياب التنويع الاقتصادي.

✓ وجود علاقة عكسية معنوية بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي بحيث كلما ارتفع الائتمان المقدم للقطاع الخاص ب 1 % انخفض النمو الاقتصادي ب 0.783 مما يشير الى ضعف تخصيص الائتمان .

✓ بينما اختبارات التشخيصية الخاصة بالنموذج تدل على ان النموذج ملائم وصالح للدراسة

خاتمة الفصل :

قمنا من خلال هذا الفصل وضع نموذج لقياس اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 , و ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع بطاء (ARDL) وقد اظهرت نتائج

اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة

في المدى الطويل الكتلة النقدية و مؤشر الانفتاح التجاري لهما تأثير ايجابي ومعنوي عل النمو الاقتصادي بينما الائتمان الموجه للقطاع الخاص كان له تأثير سلبي اما في المدى القصير كان تأثير بعض المتغيرات غير معنوي مثل الكتلة النقدية اما معدلات الفائدة كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي كما بين معامل تصحيح الخطأ ان النمو الاقتصادي يعود الى التوازن بسرعة بعد حدوث صدمة

من خلال النتائج المتوصل اليها نستخلص ان التحرير المالي كان له تأثير متباين على النمو الاقتصادي حيث كان لبعض المتغيرات تأثير ايجابي مثل كتلة النقدية في حين كان البعض الاخر من المتغيرات ذو تأثير سلبي مثل الائتمان الموجه للقطاع الخاص و في الاخير نقول ان التحرير المالي في الجزائر لا يحقق ذلك الاثر المتوقع وهذا بسبب ضعف بيئة الاستثمار او سوء توجيه التمويل .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يمكننا القول ان التحرير المالي في الجزائر يعد موضوع ذو اهمية كبيرة حيث يهدف من خلاله الى تعزيز التنافسية و جذب الاستثمارات و تنشيط القطاع الخاص اضافة الى تحفيز الابتكار وتعزيز الاستقرار الاقتصادي . و من خلال هذا تطرقنا الى تقسيم بحثنا الى ثلاثة فصول فخصصنا الفصل الاول للدراسة النظرية من خلال التعرف على سياسة التحرير و النمو الاقتصادي من مفاهيم حول الكبح المالي اشكاله في الانظمة المالية و اسباب اللجوء اليه ثم تطرقنا الى ماهية التحرير المالي الذي عرفه كل من "ماكينون و شاو " مع متطلبات هذه السياسة ثم مفاهيم النمو الاقتصادي و اهم نظرياته و نماذجه واختتمنا الفصل بالعلاقة بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي بوجود اثر سلبي و ايجابي بينهم.

و في الفصل الثاني خصصناه لاهم الدراسات السابقة منها المحلية و الاجنبية و ذلك لمعرفة اهم النتائج المتوصل اليها و المقارنة بينها.

اما في الفصل الثالث تطرقنا فيه للدراسة التطبيقية للتحرير المالي و اثره على النمو الاقتصادي , وذلك بتقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات باستعمال نموذج **ARDL** لمحاولة تحديد نوع العلاقة المدروسة.

بعد اجراء اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة اثبتت نتائج الدراسة اختبار **ADF ET PP** ان متغيرات الدراسة مستقرة في المستوى مثل **GDP,IR,CP** و البعض الاخر مستقر عند الفرق الاول مما مكنا من اجراء اختبار التكامل المشترك **bounds test** حيث كانت القيمة الاحتمالية اكبر من القيمة الحد الادنى للقيم الحرجة في النموذج عند مستوى معنوية 5% ما اكد على وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

نتائج الدراسة

- في المدى الطويل تبين ان كلا من الكتلة النقدية و الانفتاح التجاري لهما اثر ايجابي و معنوي على النمو الاقتصادي, و هو ما يعكس الاثر الايجابي للسيولة في تمويل الانشطة الاقتصادية, و تعزيز القدرة الشرائية اضافة الى دور التجارة الخارجية في تحسين الكفاءة الانتاجية و نقل التكنولوجيا , توسيع الاسواق امام المنتجات المحلية.
- في المقابل, اظهر الائتمان الموجه للقطاع الخاص تأثيرا سلبيا و معنويا, وهو ما يمكن تفسيره بضعف كفاءة تخصيص التمويل داخل النظام المالي الجزائري, او بتوجيه الائتمان نحو قطاعات غير منتجة او غير مستدامة , و هو ما يحد من مساهمته في خلق نمو اقتصادي فعلي.

- اما في المدى القصير, فقد تبين ان بعض المتغيرات مثل الكتلة النقدية لم يكن لها تأثير معنوي, ما يشير الى ان اثر السيولة يحتاج الى وقت الانعكاس, على الاقتصاد الحقيقي, بينما سجل سعر الفائدة تأثيرا سلبيا و معنويا حيث ان ارتفاعه يثبط الاستهلاك و الاستثمار و يقلص من وتيرة النمو في الاجل القصير.
- كما اظهر معامل تصحيح الخطا انه سالب و معنوي, مما يدل على ان الاقتصاد الجزائري لديه القدرة على العودة الى وضع التوازن بعد حدوث الصدمات, و ان هناك علاقة مستقرة طويلة الاجل بين النمو و عوامل التحرير المالي.
- بناء على هذه النتائج, يتضح ان التحرير المالي في الجزائر لم يكن كافيا بمفرده لتحقيق نمو اقتصادي مستدام , ما لم يصاحبه تحسين في كفاءة المؤسسات المالية و توجيه الموارد نحو قطاعات منتجة.

التفسير الاقتصادي:

- التحرير المالي و الذي يشمل تحرير اسعار الفائدة و رفع القيود على الائتمان , تشجيع الانفتاح المالي و التجاري و توسيع دور القطاع الخاص المالي, يفترض نظريا ان يؤدي الى تحسين كفاءة تخصيص الموارد و زيادة الاستثمار, و تعزيز النمو.
- في حالة الجزائر تبنت الدولة منذ اوائل التسعينات, مجموعة من الاصلاحات التحرير المالي في اطار برامج التكيف الهيكلي , لكن تأثير هذه الاصلاحات على النمو الاقتصادي كان محدودا و غير متوازنا ويمكن تفسير ذلك بالاتي:
- ❖ ضعف البنية المالية و المؤسسية : رغم تحرير بعض الجوانب المالية , ظل النظام المصرفي يعاني من ضعف المنافسة ووبطء في الاصلاح و نقص الشفافية, مما قلل من فعالية القنوات المالية في توجيه الموارد نحو قطاعات انتاجية.
- ❖ الائتمان غير المنتج: اظهرت نتائج ان الائتمان الموجه للقطاع الخاص كان له تأثير سلبي على النمو, ما يعني ان التمويل الممنوح لم يستخدم بكفاءة في دعم الاستثمار المنتج. بل ربما توجه نحو قطاعات استهلاكية لو خدمة ضعيفة الاثر الاقتصادي.
- ❖ الانفتاح التجاري و السيولة كعوامل دعم: في المقابل ساعد الانفتاح التجاري و زيادة الكتلة في تحفيز النمو في المدى الطويل . مما يعكس ان الانفتاح على التجارة الخارجية ساهم في تعزيز كفاءة الانتاج و توسيع الاسواق و ان زيادة السيولة اسهمت في دعم الطلب الكلي و الاستثمار.

❖ تأثيرات قصيرة الاجل ضعيفة او سالبة : في المدى القصير لم يظهر للتحرير المالي اثر فوري واضح على النمو، بل كان لبعض المتغيرات تأثير سلبي مثل اسعار الفائدة ما يدل على ان التأثير الايجابي للتحرير يحتاج الى وقت و استقرار و بيئة مؤسسية فعالة لتظهر.

اقتراحات الدراسة:

وعلى ضوء ما توصلت اليه نتائج الدراسة نقدم مجموعة من التوصيات المتمثلة في:

✓ وضع استراتيجية شاملة للتحرير المالي تتماشى مع خصوصية الاقتصاد الجزائري

✓ توجيه الائتمان نحو القطاعات الانتاجية

✓ تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تقليص العراقيل و تسهيل الاجراءات الادارية

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

- د. عائشة بن عطا الله؛ الصادرات و النمو الاقتصادي قراءة في التطور النظري و الاحصائي و استراتيجيات التنمية؛ عمان دار الايام للنشر و التوزيع؛ 2019 الطبعة الاولى؛ ص234 .
- اطروحات الدكتوراه:
- حسيب سهيلة، صلاح الدين؛ دراسة اقتصادية قياسية لتاثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير؛ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة؛ 2020-2021.
- عبد الصمد بن عبد الرحمن؛ التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير؛ جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس - 2020-2021.
- زيان نورة؛ اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية و مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2015؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة زيان عاشور-الجلفة - 2018-2019.
- بوشنتوف نوال؛ اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017)؛ رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ؛ جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان - 2019-2020.
- غرزي سليمة؛ اثر التحرير المالي و الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2014)؛ اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تحليل اقتصادي؛ جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان - 2017-2018.

المقالات:

- محمد خربوش، احمد زغودي، فتحي بن لدغم، اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر)؛ المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية؛ المجلد 03، العدد: 02 (2017)،
- بوشنتوف نوال، قتان الطيب، اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2016)؛ دفاتر MECAS، مجلد 15، العدد 1 - 2019.

- كبير مولود, اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر و بعض الدول العربية (دراسة قياسية باعتماد Panel data analysis للفترة: 1990-2018)؛مجلة التنمية الاقتصادية ؛ المجلد 06, العدد02 ؛ ديسمبر 2021.
- جمال دقيش, الطيب مزوري, اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل استخدام مؤشر KAOPEN (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2016) باستخدام نموذج ARDL مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة, المجلد 06؛العدد02 (2021)؛
- د.بشرول فيصل؛ اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (المغرب, تونس و الجزائر) – دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)؛ مجلة المالية و الاسواق ؛ المجلد 06,العدد:01 (2019),
- بوسعدية مراد؛ اثر تحرير قطاع الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2021)؛ مجلة اقتصاد المال و الاعمال؛ المجلد6؛ العدد:4 (ديسمبر 2022) .
- يونس شميصة, بوعبد الله على, اثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دولة الاردن: نمذجه قياسية في اطار مقارنة ARDL خلال الفترة (1990-2020), مجلة اقتصاد المال و الاعمال, المجلد 07, العدد01, مارس 2022؛
- زعيتري صارة , زيان نورة؛ اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا MENA (دراسة قياسية لبيانات بانل خلال الفترة 1980-2017)؛ مجلة افاق للعلوم, المجلد: 05-العدد: 02 (2020) , ص 273-285.
- د. محمد الناصر حميداتو, نماذج النمو؛ مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية (جامعة الوادي- العدد السابع, المجلد الثاني) ث 7-21.
- بن يحيى يحيى, محفوظ مراد, التحرير المالي و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر, دراسة قياسية للفترة (1990-2016)؛ مجلة البشائر الاقتصادية –المجلد الخامس, العدد3, ديسمبر 2019,
- بن عزة محمد, اثر المتغيرات المالية على اداء النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر- مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت, المجلد 04, العدد03- ديسمبر 2023,
- محمد زكريا بن معزو, كمال حمانة, العلاقة طويلة الاجل بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر, 1970-2010: مقارنة قياسية؛ التواصل في الاقتصاد و الادارة و القانون, عدد35- سبتمبر 2013,

- صديقي مريم , زناقي سيد احمد, الاختبارات القياسية لاثـر التحرير المالي على النمو الاقتصادي؛ Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT؛ المجلد 21, العدد 02- 2022 ,
- نورة زيان, محمد شويكات, قياس اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة خلال 1990-2015 , مجلة الحقوق و العلوم الانسانية - العدد الاقتصادي 36 (01),
- مدياني محمد, طلحاوي فاطمة الزهراء؛ التحرير المالي الداخلي و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014؛ مجلة الحقيقة, العدد 38,
- مريم حمادي ,لحسن دردوري؛ قياس اثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)؛ مجلة الاقتصاد الصناعي (خزرتك), المجلد 11؛ العدد: 01 (2021)؛
- سبكي وفاء. بوروشة كريم؛ اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي : دراسة قياسية لعينة من دول MENA باستخدام معطيات البانل خلال الفترة 1990-2015,مجلة دفاتر اقتصادية ؛ المجلد 10, العدد: 02 (2018) ,
- باريك مراد, بلحـرش عائشة؛ اثر التحرير المالي و التجاري على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي دراسة قياسية باستعمال متجهات الانحدار الذاتي لبيانات بانل, مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية, المجلد 06, العدد: 01 (2022) ,
- فاطمة فوقة, سعاد الميلودي, التطور المالي و اثره على النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا (MENA) : دراسة قياسية خلال الفترة 2006-2020, مجلة ابعاد اقتصادية؛ المجلد 13, العدد 01 , سنة 2023؛
- نباتي فتيحة, السياسة النقدية و النمو الاقتصادي, دراسة نظرية, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة احمد بوقرة, بومرداس, 2008-2009,

الملاحق:

Null Hypothesis: GDP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.160158	0.0027
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(GDP)
 Method: Least Squares
 Date: 03/24/25 Time: 16:33
 Sample (adjusted): 1991 2023
 Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.687138	0.165171	-4.160158	0.0002
C	1.920261	0.570481	3.366037	0.0020
R-squared	0.358270	Mean dependent var		0.148485
Adjusted R-squared	0.337569	S.D. dependent var		2.678961
S.E. of regression	2.180403	Akaike info criterion		4.455588
Sum squared resid	147.3788	Schwarz criterion		4.546285
Log likelihood	-71.51720	Hannan-Quinn criter.		4.486105
F-statistic	17.30692	Durbin-Watson stat		2.069088
Prob(F-statistic)	0.000234			

Null Hypothesis: IR has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.206089	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(IR)
 Method: Least Squares
 Date: 03/24/25 Time: 16:37
 Sample (adjusted): 1992 2023
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IR(-1)	-1.310442	0.211154	-6.206089	0.0000
D(IR(-1))	0.512263	0.167463	3.058971	0.0047
C	2.702949	1.304562	2.071921	0.0473
R-squared	0.580889	Mean dependent var		0.353125
Adjusted R-squared	0.551985	S.D. dependent var		10.54061
S.E. of regression	7.055247	Akaike info criterion		6.834480
Sum squared resid	1443.519	Schwarz criterion		6.971893
Log likelihood	-106.3517	Hannan-Quinn criter.		6.880029
F-statistic	20.09704	Durbin-Watson stat		2.113036
Prob(F-statistic)	0.000003			

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 32 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.274325	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	58.56804
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6.704451

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IR)
Method: Least Squares
Date: 03/24/25 Time: 16:37
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IR(-1)	-0.866573	0.175292	-4.943589	0.0000
C	1.715825	1.397770	1.227544	0.2289
R-squared	0.440828	Mean dependent var		0.460606
Adjusted R-squared	0.422790	S.D. dependent var		10.39296
S.E. of regression	7.895988	Akaike info criterion		7.029278
Sum squared resid	1932.745	Schwarz criterion		7.119976
Log likelihood	-113.9831	Hannan-Quinn criter.		7.059795
F-statistic	24.43907	Durbin-Watson stat		1.882789
Prob(F-statistic)	0.000025			

Null Hypothesis: M2 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.017836	0.7353
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(M2)
 Method: Least Squares
 Date: 03/24/25 Time: 16:38
 Sample (adjusted): 1991 2023
 Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-0.078133	0.076764	-1.017836	0.3166
C	4.869786	4.581865	1.062839	0.2961
R-squared	0.032338	Mean dependent var		0.318182
Adjusted R-squared	0.001123	S.D. dependent var		5.736585
S.E. of regression	5.733362	Akaike info criterion		6.389173
Sum squared resid	1019.015	Schwarz criterion		6.479870
Log likelihood	-103.4214	Hannan-Quinn criter.		6.419690
F-statistic	1.035990	Durbin-Watson stat		1.761857
Prob(F-statistic)	0.316634			

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.046634	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(M2,2)
 Method: Least Squares
 Date: 03/24/25 Time: 16:39
 Sample (adjusted): 1992 2023
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2(-1))	-1.008230	0.166742	-6.046634	0.0000
C	0.727520	0.957825	0.759554	0.4534
R-squared	0.549291	Mean dependent var		0.418750
Adjusted R-squared	0.534267	S.D. dependent var		7.928204
S.E. of regression	5.410572	Akaike info criterion		6.275048
Sum squared resid	878.2287	Schwarz criterion		6.366657
Log likelihood	-98.40077	Hannan-Quinn criter.		6.305414
F-statistic	36.56178	Durbin-Watson stat		1.938520
Prob(F-statistic)	0.000001			

ملحق رقم 07:

Null Hypothesis: OPN has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.568797	0.4869
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(OPN)
 Method: Least Squares
 Date: 03/24/25 Time: 16:41
 Sample (adjusted): 1991 2023
 Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPN(-1)	-0.164328	0.104748	-1.568797	0.1268
C	8.936772	5.827820	1.533467	0.1353
R-squared	0.073552	Mean dependent var	-0.121212	
Adjusted R-squared	0.043666	S.D. dependent var	4.648639	
S.E. of regression	4.546012	Akaike info criterion	5.925070	
Sum squared resid	640.6530	Schwarz criterion	6.015767	
Log likelihood	-95.76365	Hannan-Quinn criter.	5.955587	
F-statistic	2.461124	Durbin-Watson stat	2.080428	
Prob(F-statistic)	0.126847			

Null Hypothesis: D(OPN) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

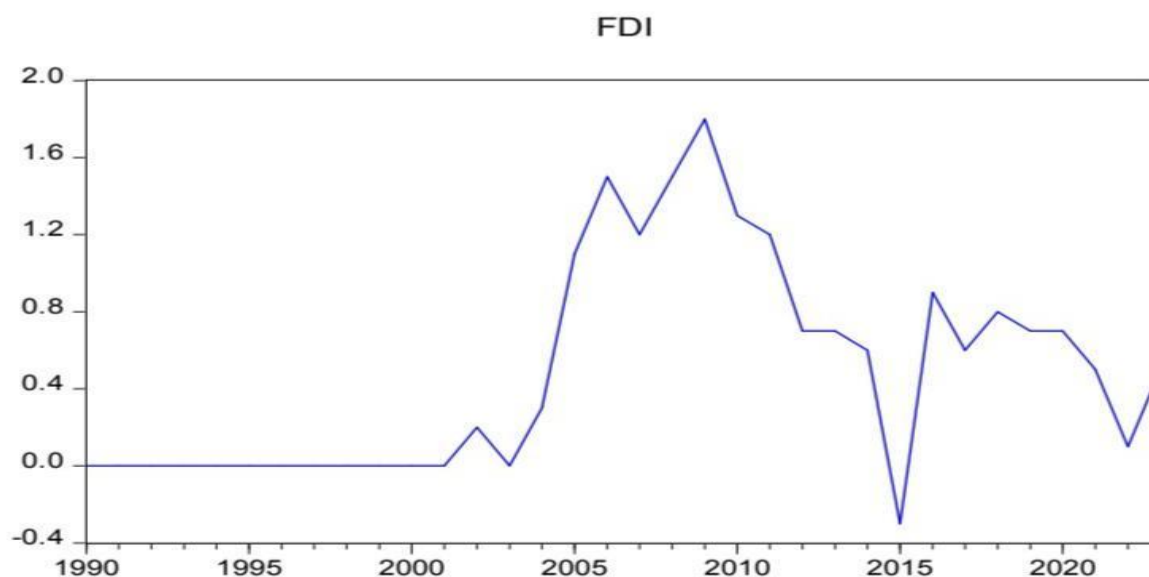
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.567518	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(OPN,2)
 Method: Least Squares
 Date: 03/24/25 Time: 16:42
 Sample (adjusted): 1992 2023
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPN(-1))	-1.165866	0.177520	-6.567518	0.0000
C	-0.286433	0.820130	-0.349254	0.7293
R-squared	0.589784	Mean dependent var	-0.250000	
Adjusted R-squared	0.576111	S.D. dependent var	7.125601	
S.E. of regression	4.639250	Akaike info criterion	5.967444	
Sum squared resid	645.6792	Schwarz criterion	6.059053	
Log likelihood	-93.47910	Hannan-Quinn criter.	5.997810	
F-statistic	43.13229	Durbin-Watson stat	2.006824	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم 09:



ملحق رقم 10:

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.073674	0.2560
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 03/24/25 Time: 16:44
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.231037	0.111414	-2.073674	0.0465
C	0.127870	0.082582	1.548404	0.1317
R-squared	0.121816	Mean dependent var		0.015152
Adjusted R-squared	0.093488	S.D. dependent var		0.375101
S.E. of regression	0.357137	Akaike info criterion		0.837298
Sum squared resid	3.953957	Schwarz criterion		0.927996
Log likelihood	-11.81542	Hannan-Quinn criter.		0.867815
F-statistic	4.300122	Durbin-Watson stat		2.265691
Prob(F-statistic)	0.046506			

ملحق رقم 11:

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.174362	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(FDI,2)
 Method: Least Squares
 Date: 03/24/25 Time: 16:44
 Sample (adjusted): 1992 2023
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.280839	0.178530	-7.174362	0.0000
C	0.016503	0.065823	0.250710	0.8037
R-squared	0.631773	Mean dependent var		0.012500
Adjusted R-squared	0.619499	S.D. dependent var		0.603618
S.E. of regression	0.372341	Akaike info criterion		0.922446
Sum squared resid	4.159125	Schwarz criterion		1.014054
Log likelihood	-12.75913	Hannan-Quinn criter.		0.952811
F-statistic	51.47146	Durbin-Watson stat		1.984539
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: CP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.765332	0.0005
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(CP)
 Method: Least Squares
 Date: 03/24/25 Time: 16:46
 Sample (adjusted): 1991 2023
 Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CP(-1)	-0.418582	0.087839	-4.765332	0.0000
C	5.206007	1.646194	3.162450	0.0035
R-squared	0.422809	Mean dependent var	-1.127273	
Adjusted R-squared	0.404190	S.D. dependent var	7.229422	
S.E. of regression	5.580299	Akaike info criterion	6.335054	
Sum squared resid	965.3320	Schwarz criterion	6.425751	
Log likelihood	-102.5284	Hannan-Quinn criter.	6.365571	
F-statistic	22.70839	Durbin-Watson stat	1.764474	
Prob(F-statistic)	0.000042			

Null Hypothesis: CP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.410452	0.0014
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	29.25248
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	49.53885

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(CP)

Method: Least Squares

Date: 03/24/25 Time: 16:46

Sample (adjusted): 1991 2023

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CP(-1)	-0.418582	0.087839	-4.765332	0.0000
C	5.206007	1.646194	3.162450	0.0035
R-squared	0.422809	Mean dependent var	-1.127273	
Adjusted R-squared	0.404190	S.D. dependent var	7.229422	
S.E. of regression	5.580299	Akaike info criterion	6.335054	
Sum squared resid	965.3320	Schwarz criterion	6.425751	
Log likelihood	-102.5284	Hannan-Quinn criter.	6.365571	
F-statistic	22.70839	Durbin-Watson stat	1.764474	
Prob(F-statistic)	0.000042			

ملحق رقم 14:

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GDP FDI IR M2 OPN CP

Exogenous variables: C

Date: 03/24/25 Time: 16:52

Sample: 1990 2023

Included observations: 31

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-476.0787	NA	1295911.	31.10185	31.37940	31.19233
1	-367.6975	167.8161*	12738.07*	26.43210*	28.37492*	27.06541*
2	-336.3001	36.46152	22752.35	26.72904	30.33713	27.90519
3	-298.9802	28.89281	50235.66	26.64388	31.91726	28.36287

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملحق رقم 15:

Dependent Variable: GDP
 Method: ARDL
 Date: 03/24/25 Time: 16:55
 Sample (adjusted): 1993 2023
 Included observations: 31 after adjustments
 Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (3 lags, automatic): FDI IR M2 OPN CP
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 1024
 Selected Model: ARDL(1, 3, 2, 1, 3, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.050295	0.162839	-0.308865	0.7627
FDI	0.480813	0.816985	0.588522	0.5671
FDI(-1)	-0.304735	0.924466	-0.329634	0.7474
FDI(-2)	-1.175326	0.866807	-1.355925	0.2001
FDI(-3)	-1.828539	0.844919	-2.164160	0.0513
IR	-0.126663	0.076632	-1.652883	0.1243
IR(-1)	-0.083909	0.060665	-1.383155	0.1918
IR(-2)	-0.093115	0.043026	-2.164135	0.0513
M2	-0.092880	0.078773	-1.179077	0.2612
M2(-1)	0.417269	0.098784	4.224051	0.0012
OPN	-0.277193	0.108532	-2.554029	0.0253
OPN(-1)	0.133311	0.088270	1.510269	0.1568
OPN(-2)	-0.027698	0.090286	-0.306782	0.7643
OPN(-3)	0.184250	0.108387	1.699916	0.1149
CP	-0.010589	0.285085	-0.037144	0.9710
CP(-1)	-0.602879	0.302472	-1.993173	0.0695
CP(-2)	0.013923	0.062361	0.223266	0.8271
CP(-3)	-0.175790	0.040598	-4.329991	0.0010
C	-4.481092	5.038136	-0.889435	0.3913
R-squared	0.897701	Mean dependent var	2.806129	
Adjusted R-squared	0.744252	S.D. dependent var	2.316973	
S.E. of regression	1.171729	Akaike info criterion	3.431564	
Sum squared resid	16.47539	Schwarz criterion	4.310459	
Log likelihood	-34.18924	Hannan-Quinn criter.	3.718062	
F-statistic	5.850163	Durbin-Watson stat	2.475388	
Prob(F-statistic)	0.001661			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Bounds Test
Date: 03/24/25 Time: 16:57
Sample: 1993 2023
Included observations: 31
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.48734	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38
2.5%	2.7	3.73
1%	3.06	4.15

Test Equation:
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 03/24/25 Time: 16:57
Sample: 1993 2023
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.480813	0.816985	0.588522	0.5671
D(FDI(-1))	3.003865	1.028972	2.919287	0.0129
D(FDI(-2))	1.828539	0.844919	2.164160	0.0513
D(IR)	-0.126663	0.076632	-1.652883	0.1243
D(IR(-1))	0.093115	0.043026	2.164135	0.0513
D(M2)	-0.092880	0.078773	-1.179077	0.2612
D(OPN)	-0.277193	0.108532	-2.554029	0.0253
D(OPN(-1))	-0.156551	0.145831	-1.073511	0.3042
D(OPN(-2))	-0.184250	0.108387	-1.699916	0.1149
D(CP)	-0.010589	0.285085	-0.037144	0.9710
D(CP(-1))	0.161867	0.048400	3.344363	0.0058
D(CP(-2))	0.175790	0.040598	4.329991	0.0010
C	-4.481092	5.038136	-0.889435	0.3913
FDI(-1)	-2.827787	1.468327	-1.925856	0.0781
IR(-1)	-0.303686	0.126177	-2.406829	0.0331
M2(-1)	0.324389	0.097461	3.328401	0.0060
OPN(-1)	0.012669	0.114216	0.110923	0.9135
CP(-1)	-0.775336	0.233920	-3.314537	0.0062
GDP(-1)	-1.050295	0.162839	-6.449911	0.0000
R-squared	0.927053	Mean dependent var		0.074194
Adjusted R-squa...	0.817634	S.D. dependent var		2.743815
S.E. of regression	1.171729	Akaike info criterion		3.431564
Sum squared re...	16.47539	Schwarz criterion		4.310459
Log likelihood	-34.18924	Hannan-Quinn criter.		3.718062
F-statistic	8.472444	Durbin-Watson stat		2.475388
Prob(F-statistic)	0.000271			

ملحق رقم 17:

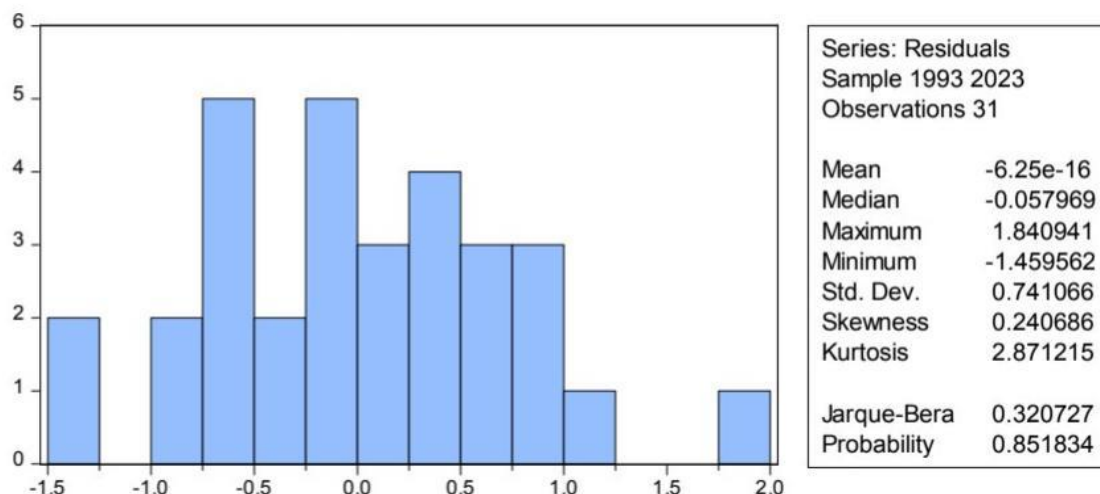
ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: GDP
Selected Model: ARDL(1, 3, 2, 1, 3, 3)
Date: 03/24/25 Time: 16:58
Sample: 1990 2023
Included observations: 31

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.480813	0.539463	0.891281	0.3903
D(FDI(-1))	3.003865	0.679204	4.422625	0.0008
D(FDI(-2))	1.828539	0.605412	3.020319	0.0107
D(IR)	-0.126663	0.031553	-4.014310	0.0017
D(IR(-1))	0.093115	0.027311	3.409387	0.0052
D(M2)	-0.092880	0.059201	-1.568890	0.1427
D(OPN)	-0.277193	0.057878	-4.789264	0.0004
D(OPN(-1))	-0.156551	0.060076	-2.605883	0.0230
D(OPN(-2))	-0.184250	0.054290	-3.393832	0.0053
D(CP)	-0.010589	0.154008	-0.068757	0.9463
D(CP(-1))	0.161867	0.029131	5.556554	0.0001
D(CP(-2))	0.175790	0.031255	5.624338	0.0001
CointEq(-1)	-1.050295	0.100088	-10.493666	0.0000

Cointeq = GDP - (-2.6924*FDI -0.2891*IR + 0.3089*M2 + 0.0121*OPN -0.7382*CP -4.2665)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-2.692373	1.217914	-2.210644	0.0472
IR	-0.289144	0.113922	-2.538082	0.0260
M2	0.308855	0.110601	2.792508	0.0163
OPN	0.012063	0.107737	0.111963	0.9127
CP	-0.738207	0.269804	-2.736086	0.0181
C	-4.266507	4.534906	-0.940815	0.3654

ملحق رقم 18:



ملحق رقم 19:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.714094	Prob. F(2,10)	0.5130
Obs*R-squared	3.874092	Prob. Chi-Square(2)	0.1441

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 03/24/25 Time: 17:00

Sample: 1993 2023

Included observations: 31

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.064394	0.201886	0.318964	0.7563
FDI	-0.109222	0.847363	-0.128897	0.9000
FDI(-1)	0.088858	1.031621	0.086134	0.9331
FDI(-2)	0.368985	0.940373	0.392381	0.7030
FDI(-3)	-0.158950	0.884556	-0.179695	0.8610
IR	-0.000628	0.078580	-0.007991	0.9938
IR(-1)	0.009462	0.064204	0.147377	0.8858
IR(-2)	0.011774	0.045665	0.257828	0.8018
M2	-0.008045	0.081711	-0.098452	0.9235
M2(-1)	0.004704	0.101368	0.046410	0.9639
OPN	-0.026477	0.113423	-0.233440	0.8201
OPN(-1)	0.023137	0.093026	0.248720	0.8086
OPN(-2)	-0.014493	0.094702	-0.153040	0.8814
OPN(-3)	0.001102	0.115030	0.009578	0.9925
CP	0.137380	0.323969	0.424053	0.6805
CP(-1)	-0.138050	0.334688	-0.412472	0.6887
CP(-2)	-0.004296	0.066146	-0.064950	0.9495
CP(-3)	0.005691	0.043097	0.132055	0.8976
C	0.725053	5.357048	0.135346	0.8950
RESID(-1)	-0.481520	0.406627	-1.184181	0.2637
RESID(-2)	-0.257600	0.447962	-0.575049	0.5780
R-squared	0.124971	Mean dependent var	-6.25E-16	
Adjusted R-squared	-1.625088	S.D. dependent var	0.741066	
S.E. of regression	1.200685	Akaike info criterion	3.427098	
Sum squared resid	14.41645	Schwarz criterion	4.398509	
Log likelihood	-32.12002	Hannan-Quinn criter.	3.743754	
F-statistic	0.071409	Durbin-Watson stat	2.138103	
Prob(F-statistic)	0.999999			

ملحق رقم 20:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.593028	Prob. F(1,28)	0.4477
Obs*R-squared	0.622209	Prob. Chi-Square(1)	0.4302

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

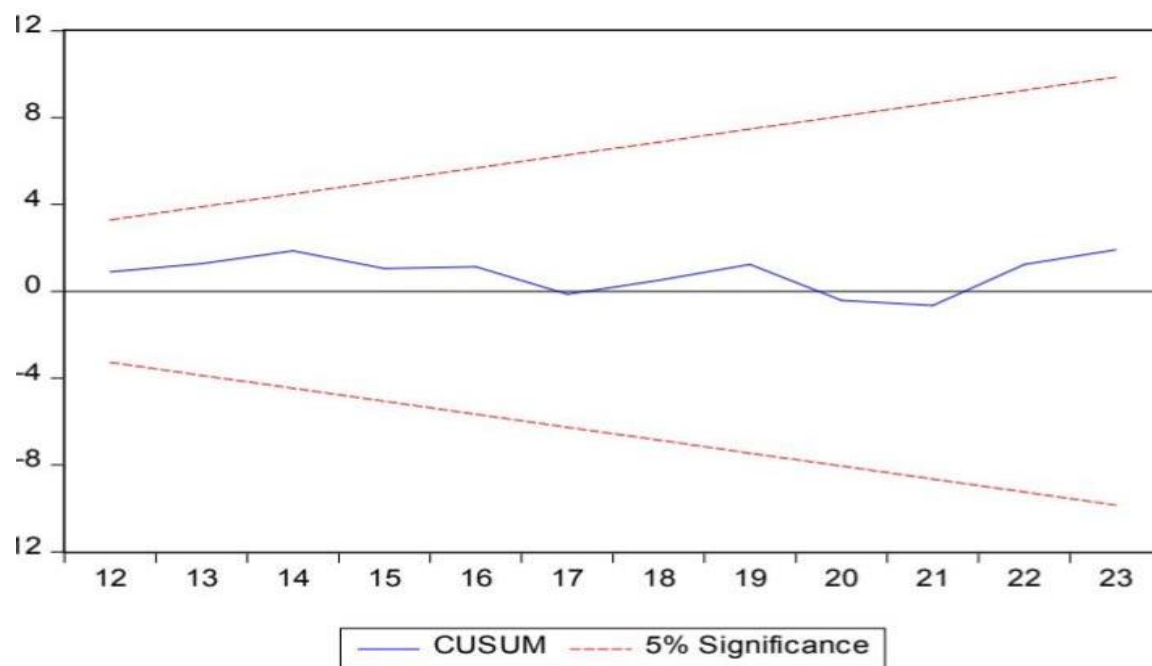
Date: 03/24/25 Time: 17:00

Sample (adjusted): 1994 2023

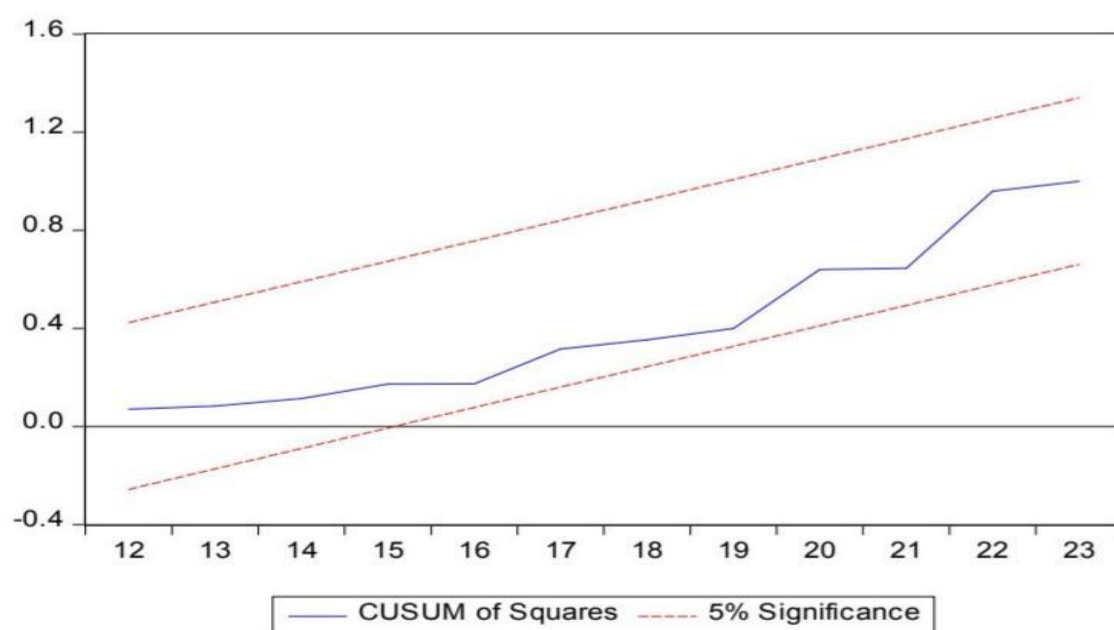
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.627289	0.170536	3.678342	0.0010
RESID^2(-1)	-0.143501	0.186345	-0.770083	0.4477
R-squared	0.020740	Mean dependent var		0.549068
Adjusted R-squared	-0.014233	S.D. dependent var		0.745013
S.E. of regression	0.750297	Akaike info criterion		2.327645
Sum squared resid	15.76247	Schwarz criterion		2.421058
Log likelihood	-32.91467	Hannan-Quinn criter.		2.357528
F-statistic	0.593028	Durbin-Watson stat		2.005922
Prob(F-statistic)	0.447700			

ملحق رقم 21:



ملحق رقم 22:



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	الاهداء
ب	الشكر و التقدير
ت	الملخص
ح	الفهرس
د	قائمة الجداول و الاشكال
02	المقدمة العامة
الفصل الاول: الاطار المفاهمي لسياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي	
06	تمهيد الفصل
07	المبحث الاول: الاطار النظري لسياسة التحرير المالي
07	المطلب الاول: سياسة الكبح المالي
07	اولا- تعريف سياسة التحرير المالي
09	ثانيا- اسباب اللجوء الى سياسة الكبح المالي
06	ثالثا - دوافع التخلي عن الكبح المالي
10	المطلب الثاني : مفهوم التحرير المالي
10	اولا - ماهية التحرير المالي
11	انماط التحرير المالي
11	اهمية التحرير المالي
12	ابعاد التحرير المالي
12	ثانيا - متطلبات و شروط سياسة التحرير المالي
15	المطلب الثالث: تحليل ماكينون و شاو لسياسة التحرير المالي

16	الانتقادات
17	المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي
17	المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي (تعريف,انواع,خصائص)
19	المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي و محدوداته
22	المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي و نماذجه
22	اولا_ النظرية الكلاسيكية:
24	ثانيا_ النظرية الكينيزية
27	المبحث الثالث: العلاقة بين سياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي
27	المطلب الاول: الاساس النظري للعلاقة
27	المطلب الثاني: قنوات انتقال التحرير المالي نحو النمو الاقتصادي
30	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
32	تمهيد الفصل
33	المبحث الاول: الدراسات السابقة المحلية
38	المبحث الثاني: الدراسات السابقة الاجنبية
42	خباصة الفصل
الفصل الثالث: الاطار التطبيقي لاثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي	
44	تمهيد الفصل
45	المبحث الاول: واقع التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر فترة (1990-2023)
45	المطلب الاول: واقع التحرير المالي في الجزائر
52	المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر
55	المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر
55	المطلب الاول: بناء النموذج القياسي

56	المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
60	المطلب الثالث: اختبارات شخصية
63	المطلب الرابع: المقارنة بين الدراسات الحالية و السابقة
66	الخاتمة العامة
70	قائمة المراجع
74	قائمة الملاحق